ثلاثون مدينة عملاقة على قمة النظام الحضري العالمي عام ٢٠١١ تحليل جغرافي

د. أشرف محمد عاشور
أستاذ مساعد . بقسم الجغرافيا
كلية الآداب . جامعة الإسكندرية

ثلاثون مدينة عملاقة على قمة النظام الحضري العالمي عام ٢٠١١

تحليل جغرافي

د. أشرف محمد عاشور *

الملخص

لقد وضعت التطورات العلمية التي صاحبت تحول المجتمع العالمي من عصر اقتصاد الثورة الصناعية إلى عصر الاقتصاد المعرفي ، المدن في بؤرة الاهتمام العالمي . ولا يرتبط ذلك فقط بما تقدمه المدن من موضوعات متعددة ومتجددة للباحثين في الدراسات الحضرية ، ولكن أيضاً لاهتمام السياسيين والمستثمرين والشركات الدولية بها كمواقع استراتيجية تتزايد أهميتها كنقط إلتقاء للتنسيق الدولي وخدمة الاقتصاد العالمي .

تساؤلات الدراسة ومحتواها :

- ما الذي نعرفه عن النظام الحضري العالمي مقابل مالا نعرفه عن هذا النظام ؟
- ما الخصائص أو المميزات الجغرافية الأهم للمدن الثلاثين التى تعتلى قمة النظام الحضري العالمي فى عام ٢٠١١ والتي يزيد حجم سكان كل منها عن ٩ مليون نسمة ؟
- ما احتمالات التغير في مدن قمة النظام الحضري العالمي عام ٢٠٢٥ ؟

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الإسكندرية .

- ما المتغيرات التي أسهمت في صياغة النمو الحضري خلال العقود الستة الأخيرة من الحياة البشرية ؟

تساؤلات متنوعة تطرحها الورقة البحثية هذه في محاولة لتحقيق **الهدف** من تلك الدراسة ، والذى يتلخص فى تحليل النظام الحضري العالمي والمدن الثلاثين التي تعتلى قمته عام ٢٠١١ بصفة خاصة . ومن أجل ذلك ، سوف ننظر إلى محتواها من أربعة عناصر ، الأول : يهتم برصد سمات النظام الحضري العالمي عبر مظاهر رقمية متغيرة ، مفصلاً القول عن المدن المليونية ، التي أصبحت بمرور الوقت سمة رئيسية للنظام الحضري العالمي ؛ والثاني والثالث : يركزان على بعض الحقائق المتغيرة للمدن الثلاثين التي تعتلى قمة النظام الحضري العالمي وسماتها الرئيسية . أما العنصر الرابع : يتطرق إلى تحليل العوامل التي أسهمت في بلورة النمو الحضري المعاصر في صورته الراهنة .

مقدمة :

لقد وضعت التطورات العلمية التي صاحبت تحول المجتمع العالمي من عصر اقتصاد الثورة الصناعية إلى عصر الاقتصاد المعرفي ، المدن في بؤرة الاهتمام العالمي . ولا يرتبط ذلك فقط بما تقدمه المدن من موضوعات متعددة ومتجددة للباحثين في الدراسات الحضرية ، ولكن أيضاً لاهتمام السياسيين والمستثمرين والشركات الدولية بها كمواقع استراتيجية تتزايد أهميتها كنقط إلتقاء للتنسيق الدولي وخدمة الاقتصاد العالمي ، فضلاً عن دورها الراهن في توسيع وتعميق وتسريع الاتصال المتبادل بين أقاليم العالم المختلفة .

وبالمقياس العالمي لاتجاهات النمو الحضري فإن " الحتمية الحضرية " [1] أصبحت واقعاً نلمسه من خلال النمو المتسارع للمدن ، وبصفة خاصة المدن المليونية ، سواء أكان ذلك من خلال نموها العددي ، أو من ناحية نموها السكاني ، أم من حيث اتساع مجالها المكاني . ولايقتصر الأمر عند ذلك ؛ بل يصل إلى أن حلت العديد من المدن محل الدول القومية في الدور القيادي للاقتصاد العالمي ، ساعد على ذلك كونها وسطاً لتأثير العولمة .

تساؤلات الدراسة ومحتواها :

- ما الذي نعرفه عن النظام الحضري العالمي مقابل مالا نعرفه عن هذا النظام ؟

[1] الحتمية الحضرية : مصطلح استخدمه الباحث ليعبر به عن المسار الحتمي الذي تسلكه عملية النمو الحضري من خلال اتجاه معظم سكان العالم نحو العيش في المدن ، والتحول عن العيش في قرى بقرارات يبدو أنها جماعية على المستوى العالمي ، وإن حدثت عمليات التحول والهجرة بشكل فردي وطواعية في معظمها .

- ما الخصائص أو المميزات الجغرافية الأهم للمدن الثلاثين التى تعتلى قمة النظام الحضري العالمي فى عام ٢٠١١ والتي يزيد حجم سكان كل منها عن ٩ مليون نسمة ؟
- ما احتمالات التغير في مدن قمة النظام الحضري العالمي عام ٢٠٢٥؟
- ما المتغيرات التي أسهمت في صياغة النمو الحضري خلال العقود الستة الأخيرة من الحياة البشرية ؟

تساؤلات متنوعة تطرحها الورقة البحثية هذه في محاولة لتحقيق **الهدف** من تلك الدراسة ، والذى يتلخص فى تحليل النظام الحضري العالمي والمدن الثلاثين التي تعتلى قمته عام ٢٠١١ بصفة خاصة . ومن أجل ذلك ، سوف ننظر إلى محتواها من أربعة عناصر ، الأول : يهتم برصد سمات النظام الحضري العالمي عبر مظاهر رقمية متغيرة ، مفصلاً القول عن المدن المليونية ، التي أصبحت بمرور الوقت سمة رئيسية للنظام الحضري العالمي ؛ والثاني والثالث : يركزان على بعض الحقائق المتغيرة للمدن الثلاثين التي تعتلى قمة النظام الحضري العالمي وسماتها الرئيسية . أما العنصر الرابع : يتطرق إلى تحليل العوامل التي أسهمت في بلورة النمو الحضري المعاصر في صورته الراهنة.

البيانات والمعالجة :

ليس هناك طريقة للحصول على بيانات يمكن مقارنتها عن النظام الحضري العالمي سوى ماتوفره شعبة السكان بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة من قاعدة بيانات عبر موقعها الرسمي (http://www.un.org) ،

وكذلك التقارير التي تنشرها عن التحضر وآخرها التقرير الذي صدر في عام ٢٠١٢ بعنوان " آفاق التحضر في العالم ".

وعبر الصفحات المختلفة من البحث استخدم " منهج التحليل المكاني " بمداخله المتنوعة " التاريخي ، الإقليمي ، العالمي " وأساليبه الوصفية والكمية . كما قدمت التقنيات الحاسوبية الدعم في إخراج البحث بصورته الراهنة ، وفي مقدمتها : برنامج " Google Earth" الذي قدم أرضية صلبة وغير تقليدية مكنت الباحث من تدقيق الحقائق الجغرافية المتعلقة بمواضع المدن الثلاثين ومواقعها ، وأسهمت شبكة المعلومات الدولية في التعرف على الواقع الجغرافي للمدن من خلال مواد ونماذج مصورة ، ولا يمكن إغفال الدور المهم لبرنامج " Arc G.I.S " في بناء قاعدة بيانات للمدن الثلاثين أسهمت في تحليل العديد من المتغيرات المتعلقة بالنظام الحضري العالمي وإنتاج الخرائط والأشكال .

أولاً : أبرز مظاهر التغير الرقمي للنظام الحضري العالمي :

هل يمكن القول بأن القرن الحادي والعشرين يتوقع أن يكون قرناً للعمران الحضري ؟ بعد أن شهد العقد الأول منه تفوق نسبة سكان الحضر على سكان الريف لأول مرة في تاريخ البشرية في ظل التعريف الراهن للريف والحضر ، ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى ثلاثة أرباع سكان العالم مع نهاية العقود الخمسة الأولى منه ، وإن تجاوزت النسبة هذا المستوى في معظم البلدان المتقدمة في عام ٢٠١٣ . معنى ذلك أن أكبر عملية تحضر لبني البشر منذ تعايشهم على سطح الأرض بدأت منذ منتصف القرن العشرين ، وأصبحت ظاهرة واضحة تفرض نفسها على الواقع الجغرافي العالمي ، ومتابعة التغيرات التي شهدتها نسبة سكان الحضر وأعداد المدن المليونية ونسبة سكانها خير مثال على ذلك .

١- مستوى التحضر :

من بين سكان بلغ عددهم ٦٩٧٤ مليون نسمة يعيشون في أنحاء مختلفة من العالم عام ٢٠١١ ، فإن مايزيد على نصفهم قد تم تصنيفهم كسكان ينتمون إلى المناطق الحضرية . ومعظم هؤلاء السكان هم سكان البلدان النامية ، إذ لا يمثل سكان المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة سوى مايربو قليلاً عن ربع سكان الحضر في العالم (٢٦.٦%) ، وتتجلى صور التغير الحضري خلال العقود الستة الماضية كما يتضح من الجدول (١) في ارتفاع نسبة سكان الحضر في عام ٢٠١١ بنسبة تجاوزت ثلاثة أرباع ماكانت عليه في عام ١٩٥٠ .

وتكشف مستويات التحضر من خلال الشكل (١)عن ارتفاع مستوى التحضر لقارات العالم الجديد ، والتى تجاوزت ثلاثة أرباع حجمها السكانى عام ٢٠١١ ، ويعكس ذلك ماقدمته المدن خلال مراحل التعمير التى أعقبت حركة الكشوف الجغرافية وقدرتها على استيعاب معظم تيارات الهجرة الوافدة لتصبح فيما بعد مواقع مهمة للارتقاء والتطور الحضري السريع ، وتأتي وراءهم قارة أوربا التي تضم عواصم كبرى ومراكز صناعية قديمة آخذة في التحول لوظائف أخرى .

جدول (١) نسبة سكان الحضر ومعدل تغيرهم السنوي

على مستوى العالم وأقاليمه الرئيسية مقارنة بين عامي ١٩٥٠ ، ٢٠١١

الإقليم	نسبة سكان الحضر		نسبة التغير	معدل التغير السنوي (%)
	١٩٥٠	٢٠١١		
آسيا	١٧.٥	٤٥	١٥٧.١	٢.٥٨
أفريقيا	١٤.٤	٣٩.٦	١٧٥	٢.٨٧
أمريكا الشمالية	٦٣.٩	٨٢.٢	٢٨.٦	٠.٤٧
أمريكا اللاتينية	٤١.٤	٧٩.١	٥٤.٢	٠.٨٩
أوربا	٥١.٣	٧٢.٩	٤٢.١	٠.٦٩
استراليا	٧٦.٢	٨٨.٧	١٦.٤	٠.٢٧
العالم	٢٩.٤	٥٢.١	٧٧.١	١.٢٦
البلدان المتقدمة	٥٤.٥	٧٧.١	٤١.٥	٠.٦٨
البلدان النامية	١٧.٦	٤٦.٥	١٦٤.٢	٢.٦٩

المصدر : للباحث اعتماداً على:

- United Notions (2012): World Urbanization Prospects the 2011 Revision, Data in Digital From, New York, p.p.

126.134

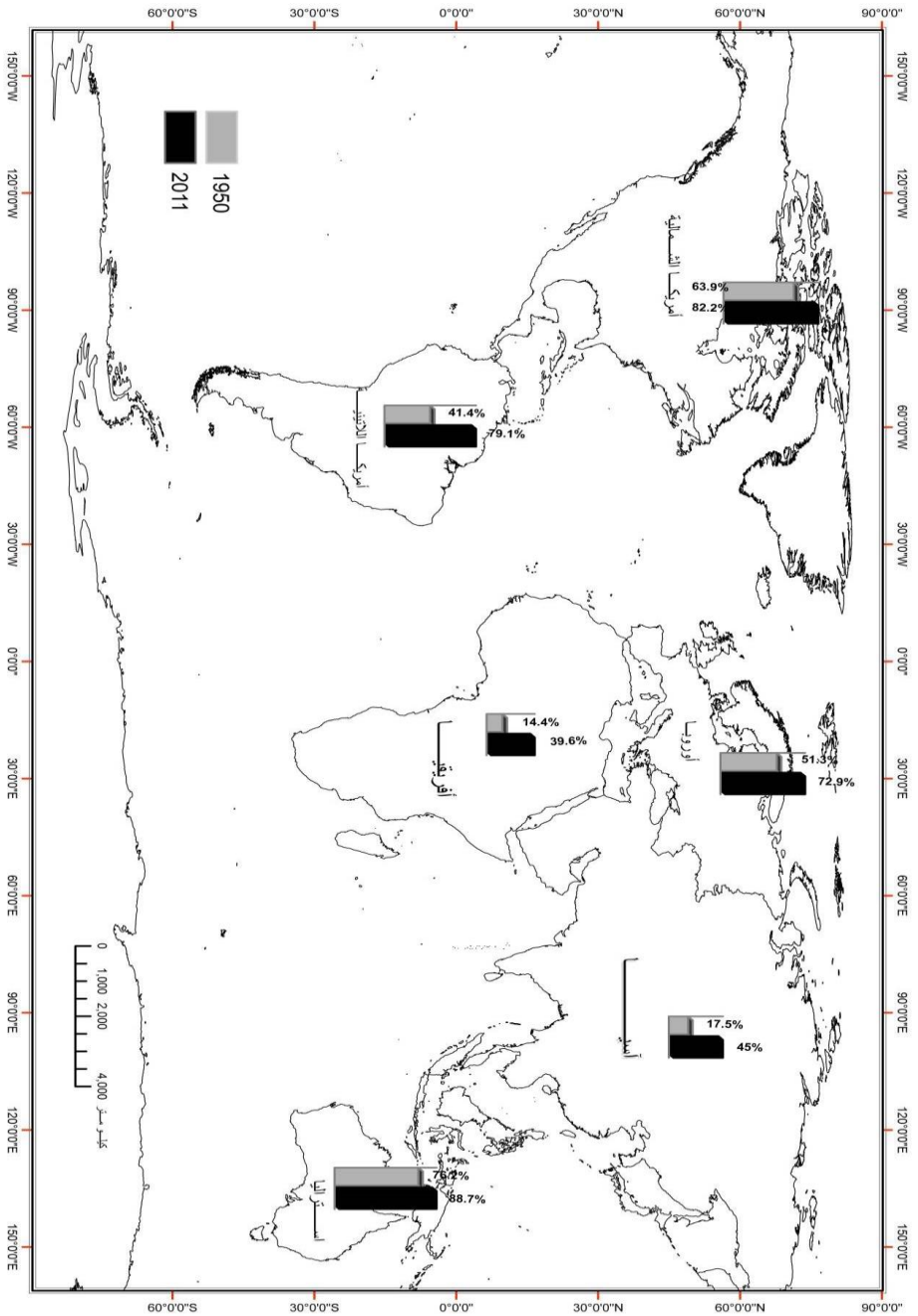

شكل (١) مستوى التحضر فى قارات العالم عامى ١٩٥٠ و ٢٠١١

وإذا كان مستوى التحضر هذا مرتفعاً عن المتوسط العالمي ، فإن نمطاً آخر من التحضر يطرح نفسه وتمثله قارتي آسيا وأفريقيا ، وعلى الرغم من انخفاض مستواة عن المتوسط العالمي إلا أن نسبة التغير التي سجلها بين عامي ١٩٥٠ ، ٢٠١١ ، تؤكد على تسارع معدلات التحضر في القارتين خلال العقود الستة الماضية ، بصورة ربما تكون غير مسبوقة في التاريخ الإنساني ، ومرد ذلك ماتشهده مدنهما من نمو متسارع لتصبح بشكل متزايد مراكز حضرية مهمة على المستوى الإقليمي ، أو من حيث موقع بعضها في التسلسل الهرمي الحضري العالمي .

الملاحظ أن قارات العالم في عام ٢٠١١ حافظت على رتبها التي كانت عليها في عام ١٩٥٠ على قائمة التحضر العالمي يستثنى من ذلك قارتي أوربا وأمريكا اللاتينية اللتان تبادلتا المراكز فيما بينها . وعلى الرغم من ذلك فإن قارات العالم تتبع تراتباً مختلفاً تماماً من حيث نسبة التغير الحضري ، إذ يبدو التسلسل الهرمي وكأنه تحرك من أسفل إلى أعلى لتأتي أفريقيا في المقدمة تليها آسيا ، ثم أمريكا اللاتينية ، وأوربا ، وأمريكا الشمالية ، وأخيراً استراليا .

والملمح المميز لنسب التغير الحضري التفوق الواضح للبلدان النامية ، والتي سجلت نسبة تغير حضري عام ٢٠١١ اقتربت من ضعفى ماكانت عليه نسبة سكان الحضر في عام ١٩٥٠ ، ومرجع ذلك إلى عوامل متعددة تتصل بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أسمهت في تضخم العديد من مدنها ، وبصفة خاصة في العواصم والمراكز الصناعية التي جذبت تيارات

الهجرة من الريف ، وترتب على ذلك ارتفاع معدلات النمو الحضري في تلك المدن . وعلى النقيض من ذلك فإن نسبة التغير الحضري في البلدان المتقدمة في عام ٢٠١١ لم تتعد نصف ماكانت عليه في عام ١٩٥٠ ؛ بل إنها تنخفض عن نسبة التغير العالمي بمقدار النصف تقريباً (٤٦.٢%) .

٢- أعداد المدن المليونية :

من المتغيرات الحضرية ذات الأهمية الكبيرة على خريطة النظام الحضري العالمي ، هذا النمو العددي المتسارع للمدن المليونية ، و تشير بيانات الجدول (٢) إلى تزايد أعداد المدن المليونية في العالم من ٧٥ مدينة عام ١٩٥٠ إلى ٤٥٨ مدينة عام ٢٠١١ ، وذلك يعني إضافة ٣٨٣ مدينة تمثل مايربو قليلاً على خمسة أضعاف عدد المدن المليونية في عام ١٩٥٠ . وقد جاءت هذه الزيادة في معظمها من قبل مدن البلدان النامية ، والتي أضافت بمفردها ٢٩٦ مدينة مليونية تمثل ٧٧.٣% من مجموع المدن المليونية المضافة إلى خريطة المدن المليونية عام ٢٠١١ كما يتضح من الشكل (٢) .

جدول (٢) التطوري العددي للمدن المليونية على مستوى العالم وأقاليمه الرئيسية فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ٢٠١١

الإقليم	عدد المدن المليونية				نسبة التغير			
	١٩٥٠	١٩٧٥	٢٠٠٠	٢٠١١	١٩٥٠ – ١٩٧٥	١٩٧٥ – ٢٠٠٠	٢٠٠٠ – ٢٠١١	١٩٥٠ – ٢٠١١
آسيا	٢٦	٦١	١٦٨	٢٣٣	١٣٤.٦	١٧٥.٤	٣٨٧	٧٩٦.٢
أفريقيا	٢	٩	٣٧	٥٠	٣٥٠	٣١١.١	٣٥.١	٢٤٠٠
أمريكا الشمالية	١٤	٣١	٤١	٥٢	١٢١.٤	٣٢.٣	٢٦.٨	٢٧١.٤
أمريكا اللاتينية	٨	٢٠	٥٠	٦٤	١٥٠	١٥٠	٢٨	٧٠٠
أوربا	٢٣	٣٨	٥٣	٥٣	٦٥.٢	٣٩.٥	صفر	١٣٠.٤
استراليا	٢	٢	٦	٦	صفر	٢٠٠	صفر	٢٠٠
العالم	٧٥	١٦١	٣٥٥	٤٥٨	١١٤.٧	١٢٠.٥	٢٩	٥١٠.٧
البلدان المتقدمة	٤٢	٧٩	١١٢	١٢٩	٨٨.١	٤١.٨	١٥.٢	٢٠٧.١
البلدان النامية	٣٣	٨٢	٢٨٣	٣٢٩	١٤٨.٥	٢٤٥.١	١٦.٣	٨٩٧.٠

المصدر : للباحث اعتماداً على:

- United Notions (2012): World Urbanization Prospects the 2011, Revision, Data in Digital From, New York, p.p.280, 290

- United Notions (2013): Data on Line, www.un.org .

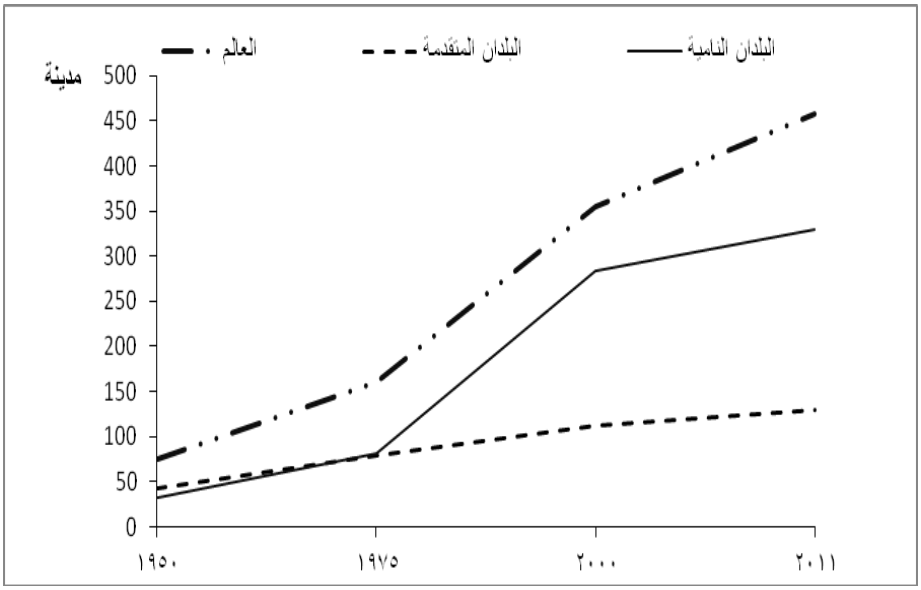

شكل (٢) التطور العددى للمدن المليونية على مستوى العالم والدول النامية والمتقدمة فيما بين عامى ١٩٥٠و٢٠١١

والملمح المميز للتغير العددي للمدن المليونية خلال العقود الستة الأخيرة ، أن القوة الدافعة لهذا التغير ارتبطت بما أضافته آسيا لخريطة المدن المليونية في المقام الأول فقد أضافت بمفردها ٢٠٧ مدينة مليونية تربو نسبتها على نصف مجموع المدن المليونية التي أضيفت إلى النظام الحضري العالمي خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ٢٠١١ ، في حين لم يبلغ مجموع ما أضافته القارات الخمس الأخرى مجتمعة سوى ١٧٦ مدينة مليونية ، تمثل ٤٦% من جملة ما أضيف إلى خريطة المدن المليونية خلال الفترة سالفة الذكر . وإن تباينت نسبة إسهام كل قارة مابين ١٤.٩% لأمريكا اللاتينية ، ١٢.٥% لإفريقيا ، ٩.٩% لأمريكا الشمالية ، ٧.٨% لأوربا ، وأخيراً ١.١% لقارة استراليا .

ويتمثل جوهر التغير العددي للمدن المليونية من خلال تقييم دور القارات في المدى الزمني المشار إليه كما يتضح من الشكل (٣) ، وبصفة عامة فإن الاتجاه العام للتغير يدعم الزيادة المستمرة في أعداد المدن المليونية ، وإن تباينت نسب التغير من قارة لأخرى ، فقد تصدرت إفريقيا قارات العالم من حيث عدد مرات التضاعف للمدن المليونية إذ تضاعفت مدنها المليونية ٢٤ مرة بين عامى ١٩٥٠ و ٢٠١١ ، وتلتها قارة آسيا بعدد مرات تضاعف اقتربت من ثماني مرات في حين تضاعفت المدن المليونية في أمريكا اللاتينية سبعة أضعاف ماكانت عليه ، وسجلت أمريكا الشمالية عدد مرات تضاعف اقتربت من ثلاثة أضعاف ، كما تضاعفت المدن المليونية الاسترالية مرتين ، وأخيراً سجلت القارة الأوربية أقل عدد مرات للتضاعف إذ لم تتضاعف مدنها المليونية سوى بمقدار مرة وثلث المرة تقريباً خلال الفترة سالفة الذكر .

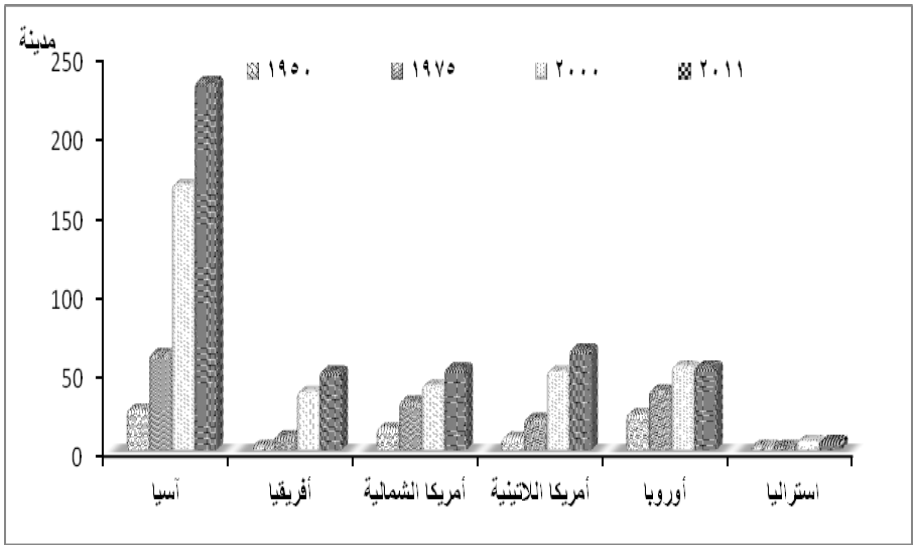

شكل (٣) التطور العددى للمدن المليونية على مستوى قارات العالم فيما بين عامى ١٩٥٠ و ٢٠١١

الحضري للمدن المليونية تباينت من فترة إلى أخرى عبر المدى الزمني المشار إليه ، بل إن الربع قرن الممتد بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ يمثل قمة التغير العددي للمدن المليونية إذ أضيف خلاله نصف عدد المدن المليونية المضافة خلال فترة الدراسة تقريباً (٥٠.٦%) في حين أضيف مايربو عن ربع عدد هذه المدن (٢٦.٩%) خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١ ، وعلى العكس من ذلك جاء الربع قرن الممتد من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ في المرتبة الثالثة من حيث نسبة المدن المليونية المضافة إلى خريطة المدن المليونية العالمية والتي بلغت ٢٢.٥% من إجمالي المدن المضافة خلال فترة الدراسة .

٣- نسبة سكان المدن المليونية :

إذا كان نصف عدد البشر تقريباً يعيشون اليوم في المدن ، فإن مايقرب من نصفهم يعيشون بدورهم داخل مدن حجمها السكاني يتعدى المليون نسمة ، أو بمعنى آخر فإن ٤٥٨ مدينة مليونية استحوذت على ٢٢.١% من إجمالي سكان العالم عام ٢٠١١ . تلك الحقيقة تجسد أحد التغيرات الحضرية المهمة التي شهدها كوكب الأرض خلال العقود الستة الأخيرة من التاريخ البشري . ويعكس ذلك سيطرة العديد من المدن المليونية على الحياة الاقتصادية في بلدانها ، وماترتب على ذلك من تحركات سكانية كبيرة من الريف للحضر ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في المدن المليونية التي جذبت أعداداً كبيرة من المهاجرين .

ولقد نمت الكثير من مدن العالم – وبصفة خاصة في البلدان النامية – بسرعة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومستهل القرن الحادي والعشرين ، وترتب على ذلك تحولها من مدن صغيرة أو متوسطة الحجم السكاني إلى مدن مليونية ، وهناك الكثير من الأمثلة على مستوى العالم يأتي

في مقدمتها مدن : الرياض بالسعودية ، فوشان" Foshan " بالصين ، لواندا بأنجولا ، والتي تزايد حجمها السكاني من ١٠٠ ألف نسمة تقريباً في عام ١٩٥٠ إلى ٥.٥ ، ٦.٥ ، ٥.١ مليون نسمة على الترتيب في عام ٢٠١١ ، ولا يقتصر النمو المتسارع للمدن المتوسطة الحجم على البلدان النامية ، إذ نجد نماذج واضحة بالبلدان المتقدمة أبرزها : أطلانطا ، ودالاس بالولايات المتحدة الأمريكية ، وفانكوفر بكندا ، وقد تزايد حجم سكان كل منها من ٥٠٠ ، ٨٠٠ ، ٥٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٥ ، ٤.٧٢ ، ٢.٢ مليون نسمة عام ٢٠١١ على الترتيب .

في مجتمع عالمي تؤكد مؤشرات التحضر على اتجاه معظم سكانه إلى العيش في المدن ، فإن بيانات الجدول (٣) تضفي على الأمر مزيداً من التمايز ، أبرز ملامحه غياب التوازن الحجمي بين المدن ، في ظل انحراف بوصلة الحتمية الحضرية تجاه المدن المليونية في المقام الأول . فبعد أن كانت نسبة سكان المدن المليونية تقترب من ربع سكان الحضر عام ١٩٥٠ ، نجدها تتجاوز خمسي سكان الحضر عام ٢٠١١ ، والأمر اللافت للنظر أن تلك الصورة تكاد تكون واحدة على مستوى البلدان النامية والمتقدمة ، إذ اتخذت نسبة سكان المدن المليونية في كل منهما نفس المسار تقريباً وتزايدت من الخمس في البلدان النامية ، والربع في البلدان المتقدمة عام ١٩٥٠ إلى مايربو على الخمسين في عام ٢٠١١ .

وبين الثبات النسبي تقريباً لنسبة سكان المدن المليونية من جملة سكان الحضر في القارة الأوربية ، والتغير الحاد في القارة الإفريقية التي تضاعفت نسبة سكان مدنها المليونية عام ٢٠١١ إلى مايربو على ضعفي ماكانت عليه في عام ١٩٥٠ ، تقع القارات الأربع الأخرى في ظل تغيرات تراوحت نسبتها مابين النصف وأقل من أربعة أخماس ماكانت عليه نسبة سكان المدن المليونية خلال الفترة قيد الدراسة كما يتضح من الشكل (٤) .

جدول (٣) نسبة سكان المدن المليونية من إجمالي سكان الحضر على مستوى قارات العالم وأقاليمه الرئيسية فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ٢٠١١

الإقليم	نسبة سكان المدن المليونية				نسبة التغير			
	١٩٥٠	١٩٧٥	٢٠٠٠	٢٠١١	١٩٥٠ – ١٩٧٥	١٩٧٥ – ٢٠٠٠	٢٠٠٠ – ٢٠١١	١٩٥٠ – ٢٠١١
آسيا	٢٢.٧	٣١.١	٣٧.٦	٤٠.٤	٣٧	٢٠.٩	٧.٤	٧٨
أفريقيا	١٠.٧	١٧.٩	٣٠	٣٢.٨	٦٧.٣	٦٧.٦	٩.٣	٢٠٦.٥
أمريكا الشمالية	٣٧.٣	٤٨	٦٢.٩	٥٧.٨	٢٨.٧	٣١	٨.١ –	٥٥
أمريكا اللاتينية	٢٦	٣٤.٢	٤٠.٨	٤٤	٣١.٥	١٩.٣	٧.٨	٦٩.٢
أوربا	١٩.٥	٢٠.٥	٢٢.٦	٢٢.٤	٥.١	١٠.٢	٠.٩ –	١٤.٩
استراليا	٣٩.٣	٣٨.١	٦٣.٢	٦١.٩	٣.١ –	٦٥.٨	٢.١ –	٥٧.٥
العالم	٢٣.٦	٢٩.٥	٣٦	٤٢.٥	٢٥	٢٢	١٨	٨٠.١
البلدان المتقدمة	٢٦	٣١.٩	٣٦	٤١	٢٢.٧	١٢.٩	١٣.٩	٥٧.٧
البلدان النامية	٢٠	٢٧.٥	٣٦	٤٣.١	٣٧.٥	٣٠.٩	١٩.٧	١١٥.٥

المصدر : للباحث اعتماداً على:

- United Notions (2012): World Urbanization Prospects the 2011, Revision, Data in Digital From, New York, p.p.280, 290

- United Notions (2013): Data on Line, www.un.org .

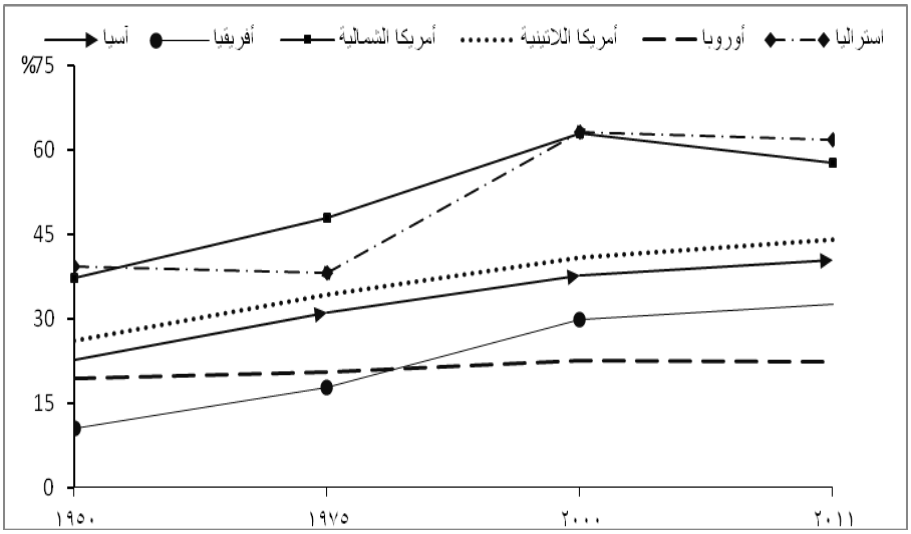

شكل (٤) التطور النسبى لسكان المدن المليونية من إجمالى سكان الحضر بقارات العالم

هناك بعدان لعملية التغير في نسبة سكان المدن المليونية ، الأول : يتمثل في العلاقة العكسية بين نسبة المدن المليونية وغير المليونية ، إذ أن التزايد في نسبة سكان المدن المليونية خلال فترة تزيد على ستة عقود بعام واحد ، قابله تناقص واضح لنسبة سكان المدن غير المليونية على الرغم من تزايد أعدادها بصورة تفوق أعداد المدن المليونية ، ويتضح ذلك من خلال تراجع نسبة سكان المدن غير المليونية من إجمالي سكان الحضر العالمي من ٧٦.٤% عام ١٩٥٠ إلى ٧٠.٥% عام ١٩٧٥ ، و٦٤% عام ٢٠٠٠ ، ثم ٥٧.٥% عام ٢٠١١ ، ومرد ذلك في المقام الأول إلى الهيمنة الحجمية للمدن المليونية لاسيما في البلدان الأقل نمواً .

أما البعد الآخر : فيرتبط بتبادل المراكز بين المدن المليونية في البلدان المتقدمة مع نظيرتها بالبلدان النامية من حيث نسبتها من إجمالي سكان المدن المليونية على مستوى العالم ، فبعد أن كانت نسبة سكان المدن المليونية في

البلدان المتقدمة ٦٥.٤% عام ١٩٥٠ نجدها تتراجع إلى ٥٠.٤% عام ١٩٧٥ ، وإلى ٣٠.٩% عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٢٥.٦% عام ٢٠١١ ، وهذا التراجع جاء لصالح تزايد نسبة سكان المدن المليونية بالبلدان النامية من إجمالي سكان المدن المليونية عالمياً .

ثانياً : حقائق متغيرة عن مدن قمة النظام الحضري العالمي :

بناءً على الخلفية سالفة الذكر عن سرعة التغيرات الحضرية ، فقد كان نمو المدن المليونية وتضخم الحجم السكاني للعديد منها ظاهرة ملفتة للنظر خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠١١ ، وقد ترتب على ذلك مجموعة من الحقائق المتغيرة للمدن الثلاثين الأكبر حجماً سكانياً على مستوى العالم أبرزها مايتضح من مقارنة الجدولين (٤ ، ٥) .

- على مستوى انتشارها الجغرافي نلاحظ انتقال مركز الثقل الجغرافي لها من الشمال إلى الجنوب ، ومن الغرب إلى الشرق ، وكأنها تتحرك مع رأس المال والتوجهات الجديدة لسوق العمل والإنتاج ، وترتب على ذلك ارتفاع أعداد المدن قيد الدراسة التابعة للبلدان النامية من ١٢ مدينة عام ١٩٥٠ إلى ٢٣ مدينة عام ٢٠١١ ، وفي المقابل تناقص عدد المدن التابعة للبلدان المتقدمة من ١٨ مدينة إلى ٩ مدن خلال نفس الفترة . وكانت القارة الأسيوية في مقدمة قارات العالم التي أسهمت في تغير نمط التوزيع لمدن قمة النظام الحضري العالمي بإضافتها عشر مدن جديدة ليصبح نصيبها ١٧ مدينة في عام ٢٠١١ بعد أن كان ٧ مدن في عام ١٩٥٠ ، كما أضافت قارتا أفريقيا وأمريكا اللاتينية مدينتن إلى رصيدهما ليصبح نصيب كل منهما مدينتان ،

جدول (٤) أحجام الثلاثون مدينة الأولى على قمة النظام الحضرى العالمى عام ١٩٥٠

المدينة	السكان مليون نسمة	المدينة	السكان مليون نسمة	المدينة	السكان مليون نسمة
نيويورك	١٢.٣	لوس أنجلوس	٤	تيانجين	٢.٤
طوكيو	١١.٢	برلين	٣.٣	مانشستر	٢.٤
لندن	٨.٣	فيلاديفيا	٣.١	ساوباولو	٢.٣
باريس	٦.٢	ريودي جانيرو	٢.٩	برمنجهام	٢.٢
موسكو	٥.٣	سان بطرسبرج	٢.٩	شينيانج	٢.١
بيونس آيريس	٥	مكسيكوسيتي	٢.٨	روما	١.٨
شيكاغو	٤.٩	مميباي	٢.٨	ميلانو	١.٨
كلكتا	٤.٥	ديترويت	٢.٧	سان فرانسيسكو	١.٨
شنغهاي	٤.٣	بوسطن	٢.٥	برشلونة	١.٨
أوزاكا	٤.١	القاهرة	٢.٤	جلاسجو	١.٧

World Urbanization Prospects Data in Digital, From, 2012, P. 216.

جدول (٥) أحجام الثلاثون مدينة الأولى على قمة النظام الحضرى العالمى عام ٢٠١١

المدينة	السكان مليون نسمة	المدينة	السكان مليون نسمة	المدينة	السكان مليون نسمة
طوكيو	٣٧.٢	كراتشي	١٣.٩	جوانزهو	١٠.٨
دلهي	٢٢.٧	بيونس آيرس	١٣.٥	شينزين	١٠.٦
مكسيكوسيتي	٢٠.٥	لوس أنجلوس	١٣.٤	باريس	١٠.٦
نيويورك	٢٠.٤	ريودي جانيرو	١٢	تشونجتشينج	١٠
شنغهاي	٢٠.٢	مانيلا	١١.٩	جاكرتا	٩.٨
ساوباولو	١٩.٩	موسكو	١١.٦	سيول	٩.٧
ممباي	١٩.٧	أوزاكا	١١.٥	شيكاغو	٩.٧
بكين	١٥.٦	اسطنبول	١١.٣	ووهان	٩.٢
دكا	١٥.٤	لاجوس	١١.٨	ليما	٩.١
كلكتا	١٤.٤	القاهرة	١١.٤	لندن	٩

United Nations (2011): Urban Agglomeration.

وخمس مدن على الترتيب من مدن قمة النظام الحضري العالمي في عام ٢٠١١ ، بعد أن كان مدينة واحدة لأفريقيا وأربع مدن لأمريكا اللاتينية في عام ١٩٥٠ .

- على النقيض من ذلك ، فقد فقدت القارة الأوربية مكانتها على قمة النظام الحضري العالمي بعد أن تراجعت أعداد المدن التابعة لها من ١١ مدينة في عام ١٩٥٠ ، إلى ٣ مدن في عام ٢٠١١ لتتراجع

رتبتها من حيث عدد المدن التابعة لها من الأولى إلى الثالثة مناصفة مع أمريكا الشمالية ، والقول ذاته ينطبق على قارة أمريكا الشمالية التي تراجع عدد المدن التابعة لها من ٧ مدن إلى ٣ مدن خلال نفس الفترة.

- من بين قائمة المدن الثلاثين على قمة النظام الحضري العالمي في عام ١٩٥٠ لم يبق سوى ١٦ مدينة فقط ضمن قائمة المدن الثلاثين الأكبر حجماً سكانياً في عام ٢٠١١ كما يتضح من الجدول (٦) والست عشرة مدينة هذه تقسم مناصفة بين بلدان العالم المتقدم ، والبلدان النامية ، بينما كانت المدن الأربع عشرة التي خرجت من القائمة تقسم بواقع ١٢ مدينة للبلدان المتقدمة ، ومدينتان للبلدان النامية . في حين تقسم المدن الأربع عشرة التي حلت بديلاً لها بواقع ثلاث عشرة مدينة للبلدان النامية ، ومدينة واحدة (سيول) للبلدان المتقدمة كما يتضح من الجدول (٧) .
- عند النظر إلى قائمة مدن قمة النظام الحضري العالمي في عام ١٩٥٠ نجدها تتوزع على ١٤ دولة منها ثماني دول تنتمي للبلدان المتقدمة ، والتي تتوزع بدورها بواقع ست دول للقارة الأوربية ، ودولة واحدة لكل من قارتي أمريكا الشمالية وآسيا ، في حين تصنف الدول الستة التي تنتمي للبلدان النامية بواقع دولتين لآسيا ، وثلاث دول لأمريكا اللاتينية ، ودولة واحدة للقارة الأفريقية . أما في عام ٢٠١١ فقد اتسعت الدائرة الجغرافية للدول التي تنتمي لها مدن قمة النظام الحضري العالمي لتشمل ١٩ دولة ،

جدول (٦) المدن التي حافظت على بقائها ضمن قائمة المدن الثلاثين

عامي ١٩٥٠ ، ٢٠١١

البلدان المتقدمة	البلدان النامية
طوكيو	مكسيكوسيتي
نيويورك	شنغهاي
لوس أنجلوس	ساوباولو
موسكو	مومباي
أوزاكا كوبا	كلكتا
باريس	بيونس آبرس
شيكاغو	ريودي جانيرو
لندن	القاهرة

وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع الجغرافي يشير إلى انضمام ثماني دول جديدة وبعد تراجع رتبة ثلاث مدن تنتمي لدول إيطاليا ، وأسبانيا ، وألمانيا ، وجميعها من دول البلدان المتقدمة ، في حين أن الدول الثماني الجديدة التي تقدمت رتب مدنها في عام ٢٠١١ ، تنتمي سبع منها إلى البلدان النامية ، وتتوزع بواقع خمس دول للقارة الآسيوية ، ودولة واحدة لكل من قارتي أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، بينما تنتمي الدولة الثامنة لبلدان العالم المتقدمة وقارة آسيا (كوريا الجنوبية) .

جدول (٧) المدن التي أضيفت إلى قائمة المدن الثلاثين في عام ٢٠١١

البلدان المتقدمة	البلدان النامية
دلهي	جوانزهو
بكين	شيبنزين
دكا	تشونجتشينج
كراتشي	جاكرتا
مانيلا	سيول
اسطنبول	ووهان
لاجوس	ليما

- بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر دول العالم من حيث عدد المدن المدرجة على قمة النظام الحضري العالمي في عام ١٩٥٠ بسبع مدن ، نجدها تتقاسم المرتبة الثانية مع الهند بعد تناقص عدد مدنها المدرجة على قائمة عام ٢٠١١ ، ليقتصر على ثلاث مدن ، نفس القول ينطبق على المملكة المتحدة التي تناقص عدد منها المدرجة على القائمة من أربع مدن عام ١٩٥٠ إلى مدينة واحدة عام ٢٠١١ ، وترتب على ذلك تراجع رتبتها من المرتبة الثانية إلى التاسعة عشر .

- على العكس من ذلك تقدمت الصين إلى المرتبة الأولى في عام ٢٠١١ بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة وجاء ذلك محصلة لتضاعف عدد مدنها المدرجة على قائمة مدن قمة النظام الحضري العالمي ليصل إلى ست مدن ، ومما يثير الانتباه أن مدينتن من المدن الثلاث التي كانت ضمن قائمة المدن الثلاثين في عام ١٩٥٠ خرجت من

القائمة وحلت محلهما مدينتان جديدتان في عام ٢٠١١ ، وبذلك فإن الصين أضافت خمس مدن جديدة للقائمة منها إثنتان تم إدراجهما من خلال عملية الإحلال والتجديد .

- وعلى المنوال ذاته زادت مشاركة الهند في قائمة ٢٠١١ بإضافة مدينة ثالثة ، في حين تراجعت مشاركة روسيا الاتحادية من مدينتين عام ١٩٥٠ إلى مدينة واحدة في ٢٠١١ ، وبين التقدم والتراجع حافظت كل من اليابان ، والبرازيل ، على نصيبهما من حيث عدد المدن المدرجة على قائمة المدن قمة النظام الحضري العالمي ولكل منهما مدينتين .
- تشير اتجاهات التسلسل الهرمي للمدن الثلاثين التي تتصدر النظام الحضري العالمي في عام ٢٠١١ عند مقارنتها بنظيرتها في عام ١٩٥٠ ، إلى تغيرات واضحة أمكن حصرها في اتجاهات ثلاث كما يتضح من الجدول (٨) ، الأول : يشمل المدن التي تقدمت رتبتها لتحتل مكانه متقدمة ، سواء تلك التي حافظت على بقائها ضمن المدن الثلاثين الأكبر وعددها خمس مدن ، أم تلك التي أضيفت عام ٢٠١١ وعددها أربع عشر مدينة . والثاني يشمل المدن التي تراجعت رتبتها في عام ٢٠١١ عما كانت عليه في عام ١٩٥٠ وترتب على ذلك خروج بعضها خارج دائرة القمة وعددها أربع عشر مدينة وبقاء البعض الآخر مع تقهقر رتبتها ضمن مدن القمة وعددها تسع مدن . أما الاتجاه الثالث فيرتبط بالمدن التي حافظت على بقائها ضمن مدن القمة والاستمرار على نفس رتبتها التى شغلتها عام ١٩٥٠ ، ويقتصر ذلك على مدينتين فقط هما : ريودي جانيرو ، والقاهرة .

جدول (٨) التغيرات في رتب المدن الثلاثين مقارناً بين عامي ١٩٥٠ ، ٢٠١١

الفئة	المدينة	الرتبة		الفئة	المدينة	الرتبة	
		١٩٥٠	٢٠١١			١٩٥٠	٢٠١١
مدن تقدمت رتبتها	طوكيو	٢	١	مدن تراجعت رتبتها	نيويورك	١	٤
	مكسيكوسيتي	١٦	٣		لندن	٣	٣٠
	شنغهاي	٩	٥		باريس	٤	٢٣
	ساوباولو	٢٣	٦		موسكو	٥	١٦
	مومباي	١٧	٧		بيونس آيرس	٦	١٢
	دلهي	٤٨	٢		شيكاغو	٧	٢٧
	بكين	٣٥	٨		أوزاكا	١٠	١٧
	دكا	٢٣٧	٩		لوس أنجلوس	١١	١٣
	كراتشي	٦٦	١١		كلكتا	٨	١٠
	مانيلا	٣٩	١٥		برلين	١٢	١٠٢
	اسطنبول	٧٧	١٨		فيلاديفيا	١٣	٥٠
	لاجوس	٢٤٣	١٩		سان بطرسبرج	١٥	٦٦
	جوانزهو	٦٧	٢١		ديترويت	١٨	٧٦
	شينزين	٤٤٨	٢٢		بوسطن	١٩	٦٨
	تشونجتشينج	٣٨	٢٤		تيانجين	٢١	٣٣
	جاكرتا	٤٣	٢٥		مانشستر	٢٢	١٨١
	سيول	٧١	٢٦		برمنجهام	٢٤	١٧٧
	ووهان	٦٣	٢٨		شينيانج	٢٥	٥٥
	ليما	٦٥	٢٩		روما	٢٦	١١٤
					ميلانو	٢٧	١٣٤
مدن حافظت على رتبتها	ريودي جانيرو	١٤	١٤		سان فرانسيسكو	٨	٩٠
	القاهرة	٢٠	٢٠		برشلونة	٢٩	٥٤
					جلاسجو	٣٠	٣٨٤

المصدر : للباحث اعتماداً على: -. World Urbanization Prospects Data in Digital, From, 2012, p.216 United Nations (2011): Urban Agglomeration.

-

- ضمت المدن الثلاثون الأكبر حجماً سكانياً في العالم ١١٧ مليوناً من السكان في عام ١٩٥٠ ، وهذا الرقم يساوي ٩.٩% من مجموع سكان المدن المليونية ، و٤.٦% من مجموع سكان العالم حينذاك ، وبالنظر إلى مجموع سكان المدن الثلاثين الأكبر في عام ٢٠١١ نجدها تضم معاً ٤٢٦.٨ مليون نسمة يمثلون ٢٧.٦% من سكان المدن المليونية و٦.١% من مجموع سكان العالم في نفس العام ، معنى ذلك أن المدن الثلاثين في عام ٢٠١١ ، قد تضاعف حجمها السكاني مرتين ونصف تقريباً (٢٤٧%) عما كانوا عليه في عام ١٩٥٠ . وهنا يجب ألا نغفل خروج ١٢ مدينة من مدن البلدان المتقدمة من القائمة عام ٢٠١١ ، وحل محلها ١٢ مدينة ممن سيطروا على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وترتب على ذلك تضخم حجمها السكاني.

ثالثاً : السمات الرئيسية لمدن قمة النظام الحضري العالمي :

اعتلى قمة النظام الحضري العالمي عام ٢٠١١ ثلاثون مدينة منها أربع وعشرون مدينة تجاوز حجم كل منها عشرة مليون نسمة ، وست مدن تراوح حجم سكان كل منها مابين تسعة إلى أقل من عشرة ملايين نسمة . ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة للمدن العملاقة على أنها : "المدن التي يتجاوز حجمها السكاني عشرة ملايين نسمة " . فإن المدن قيد الدراسة تصبح بدورها مدن عملاقة بما فيها المدن الستة الأخرى ، نظراً لسرعة تحولها الحضري ، ومن ثم تزايد احتمالات تجاوزها العشرة ملايين نسمة في غضون السنوات الفاصلة بين عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٥ ، لاسيما وأن ثلاث منها لا يقل الحجم السكاني لكل منها عن ٩.٧ مليون نسمة عام ٢٠١١ . ومعرفة السمات

الرئيسية لمدن قمة النظام الحضري العالمي يتطلب تحليل مجموعة من المتغيرات يأتي في مقدمتها :

١- أين نشأت المدن الثلاثون ؟

التحليل الجغرافي لمواضع المدن الثلاثين ومواقعها ، يؤكد على أن معظمها نشأت كمدن موانئ ، ونمت في ضوء موضع ساحلي أو على ضفاف المجاري النهرية الصالحة للملاحة ، وبصفة خاصة عند مصبات المجاري المائية ، أو عند التقاء الروافد بالمجرى الرئيسي للنهر مع محاولة القرب من ساحل البحر ، أي أنها مدن ذات توجه بحري هي الأخرى لتقوم بدور الوسيط بين البر والبحر ، كما يتضح من الشكل (٥) .

ومن بين المدن الثلاثين لا نجد سوى مدينتن فحسب لم تكونا موانئ بحرية أو نهرية ، هما : مكسيكوسيتي التي نشأت في حوض مكسيكو داخل هضبة " أنا هواك " وهو حوض واسع تحيط به الهضاب العالية في وسط المكسيك ، وبكين التي نشأت في الطرف الشمالي لسهل الصين عند موضع تحيط به السلاسل الجبلية من الشمال والشمال الغربي والغرب كما يتضح من الشكل (٦) ، وعلى الرغم من موضعهما الداخلي فإن كل منهما يغذيها النقل البحري عبر وصلة نقل بري قصيرة .

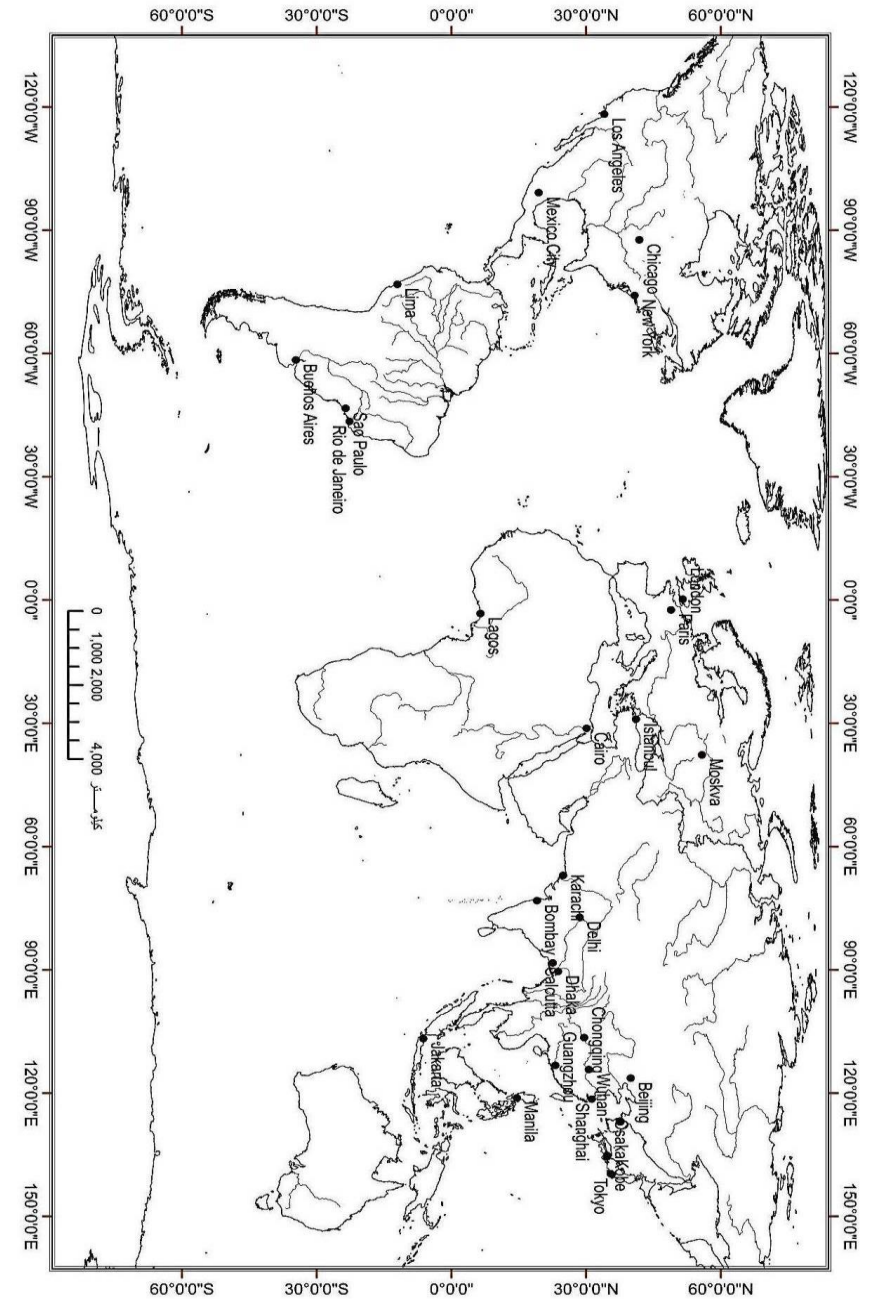

شكل (٥) التوزيع الجغرافى لمدن قمة النظام الحضرى العامى الثلاثون عام ٢٠١١

شكل (٦) موقع مدينتى بكين ومكسيكوسيتى

أما الثامن وعشرون مدينة الأخرى فقد أمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

أ- **المدن النهرية** : ويبلغ عددها إحدى عشرة مدينة تتوزع كما يلي :

- دلهي على ضفاف نهر يامونا الكبير (يمنا) .
- دكا على ضفاف نهر داليزورى " Dhaleswari ".
- موسكو على ضفاف نهر موسكو أحد روافد نهر الفولجا .
- القاهرة على الضفة الشرقية لنهر النيل قبل نقطة تفرعه إلى فرعي دمياط ورشيد .
- جوانزهو على ضفاف نهر اللؤلؤ .
- شينزين على ضفاف نهر اللؤلؤ .
- تشونجتشينج على المجرى الأعلى لنهر اليانجتسي .
- سيول على نهر الهان .
- ووهان "Wuhan "عند إلتقاء نهر يانجنزيه (تشانج جيانج) مع نهر هان .
- باريس على نهر السين .
- لندن على نهر التميز .

ب-**المدن البحرية** : وعددها سبع عشرة مدينة منها اثنتا عشرة مدينة نشأت فوق مواضع بحرية مع القرب من المجاري النهرية ، في حين أن خمس منها نشأت في بيئة بحرية خالصة ، وعلى الرغم من ذلك

يمكن تقسيم المدن البحرية تبعاً لمواضع نشأتها البحرية إلى أربع فئات هي :

- مدن نشأت على امتداد سواحل المحيطات وتمثلها : ساوباولو ، ريودي جانيرو ، بيونس آيريس ، لاجوس على المحيط الأطلنطي ، وليما ولوس أنجلوس على المحيط الهادي .
- مدن نشأت على امتداد سواحل بحار وخلجان مفتوحة ، ومدن : ممباي ، وكراتشي على بحر العرب ، وكلكتا على خليج البنغال نماذج لذلك .
- مدن نشأت على سواحل بحار وخلجان داخلية ، كما هى الحال في مدن : طوكيو على خليج طوكيو ، نيويورك على خليج هدسون ، أوزاكا على خليج أوزاكا ، مانيلا على خليج مانيلا ، جاكرتا على بحر جاوة ، شنغهاي على بحر الصين ، شيكاغو على الشاطئ الجنوبي لبحيرة متيشجان .
- مدن المضايق ولا يمثلها سوى مدينة اسطنبول التي تقع على مضيق البسفور .

والتساؤل المطروح هنا : لماذا نشأت الكثير من المدن المليونية بصفة عامة ، والمدن الثلاثون قيد الدراسة بصفة خاصة على "الواجهات المائية" ؟ الحق أن " تشارلز هورتون كولي " قد وضع تفسيراً مناسباً لذلك منذ أكثر من قرن (١٨٩٤) ، من خلال بلورته لنظرية تتعلق بمرحلة مهمة في عملية النقل "فترة الراحة" التي تعني انقطاع أو توقف الحركة بما يكفي ، على الأقل ، لنقل السلع وتخزينها بشكل مؤقت ، وإذا كان الانقطاع الطبيعي للحركة هو كل مايحدث فإننا نشاهد فترة "راحة آلية أو ميكانيكية" ، أما إذا كان هذا الانقطاع

بسبب العلاقة الوثيقة بين نقل السلع وتبادلها ومايترتب على ذلك من تغيير في ملكية السلع التي يتم نقلها ، فإننا نشاهد فترة الراحة التجارية (Dogan, M., 2004: 66).

والسبب الرئيسي للانقطاع الطبيعي ارتباط النقل البري بالنقل المائي ، ومن السفن البحرية إلى السفن النهرية ، أو من السيارات إلى السكك الحديدية . ومامن شك أن فترة التوقف أو الانقطاع الآلي تتضمن التحميل والتفريغ ، ومابينهما من وسائط ، وهذا يكفي لنشأة المدينة كما تتضمن فترة الراحة التجارية تغييراً في ملكية السلع والبضائع وتزيد كثيراً من أهميتها خلال عملية التبادل الاقتصادي ، ويسهم ذلك في دعم الوظيفة التجارية ومايصاحبها من خدمات تلقى بظلالها على نمو المدينة ؛ وفي الأعم الأغلب تصبح المدينة في مرحلة تالية مستقراً للمنشآت الصناعية .

لقد اندثرت نظرية "كولي" في أعماق المكتبات وتجاويفها ، وأهملها أو نسيها تقريباً الدارسين المعاصرين للاتجاهات الحضرية ، ومع ذلك فإن مواضع العديد من المدن ومواقعها على خريطة العالم اليوم يؤكدها بوضوح ويعيد اكتشافها في مجال الدراسات الحضرية المعاصرة لينفض عنها غبار السنين من أجل فهم أفضل لمواضع المدن المليونية ومواقعها .

٢- النمو السكاني :

يظهر السياق الحالي لمجتمع المدن الثلاثين التي تتصدر النظام الحضري العالمي تغيرات ديموجرافية متعددة أبرزها : النمو السكاني السريع الذي يؤكده تحليل بيانات الجدول (٩) والشكل (٧) ومنهما نجد أن معظم هذه المدن تضاعف حجمها أكثر من مرة ، لاسيما تلك التي تنتمي للبلدان النامية .

وباستثناء مدينة شينزين "Shenzhen" الصينية التي تضاعف حجمها خلال فترة الدراسة ٣٥٣٢ مرة ، حينما تزايد من ٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠ إلى ١٠.٦ مليون نسمة عام ٢٠١١ ، ويمكن توزيع المدن التسع وعشرون الأخرى على أربع فئات تبعاً لعدد مرات تضاعف حجمها السكاني خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠١١ كما يلي :

* **الفئة الأولى** : تضم خمس مدن تضاعف حجمها السكاني في عام ٢٠١١ أكثر من عشر مرات عما كانوا عليه في عام ١٩٥٠ وجميعهم ينتمون للبلدان النامية ويأتي في مقدمتها : مدينة دكا التي تضاعف حجمها السكاني خمسين مرة حيث تزايد سكانها من ٣٠٠ ألف نسمة إلى ١٥.٤ مليون نسمة ، يليها مدينة لاجوس التي تضاعف عدد سكانها ثمان وثلاثين مرة بعد أن تزايد سكانها من ٣٠٠ ألف نسمة إلى ١١.٨ مليون نسمة ، وسلكت دلهي المسار ذاته بعد أن تضاعف حجمها السكاني خمس عشرة مرة وتزايد سكانها من ١.٤ مليون نسمة إلى ٢٢.٧ مليون نسمة ، أما كراتشي فقد تضاعف سكانها مايقرب من ثلاث عشرة مرة بعد أن تزايد عدد سكانها من مليون نسمة إلى ١٣.٩ مليون نسمة ، وكانت اسطنبول تضم ٩٠٠ ألف نسمة ولكنها أصبحت تضم ١١.٣ مليون نسمة مما يعني أن سكانها تضاعفوا أحد عشرة مرة .

جدول (٩) أحجام مدن قمة النظام الحضري العالمي الثلاثون ومعدلات النمو بين عامى ١٩٥٠ و ٢٠١١

المدينة	عدد السكان (مليون نسمة)		معدل النمو السنوي (%) ١٩٥٠ – ٢٠١١	نسبة التغير ١٩٥٠ – ٢٠١١	المدينة	عدد السكان (مليون نسمة)		معدل النمو السنوي (%) ١٩٥٠ – ٢٠١١	نسبة التغير ١٩٥٠ – ٢٠١١
	١٩٥٠	٢٠١١				١٩٥٠	٢٠١١		
طوكيو	١١.٢	٣٧.٢	١.٩٧	٢٣٢	موسكو	٥.٣	١١.٦	١.٢٨	١١٨
دلهي	١.٤	٢٢.٧	٤.٥٦	١٥٢١	أوزاكا	٤.١	١١.٥	١.٦٩	١٨٠
مكسيكوسيتي	٢.٩	٢٠.٥	٣.٢٠	٦٠٦	اسطنبول	٠.٩	١١.٣	٤.١٤	١١٥٥
نيويورك	١٢.٣	٢٠.٤	٠.٨٢	٦٥	لاجوس	٠.٣	١١.٨	٥.٩٤	٣٨٣.٣
شنغهاي	٤.٣	٢٠.٢	٢.٥٣	٣٦٩	القاهرة	٢.٥	١١.٤	٢.٤٨	٣٥٦
ساوباولو	٢.٣	١٩.٩	٣.٥٣	٧٦٥	جوانزهو	١	١٠.٨	٣.٩٠	٩٨٠
ممباي	٢.٩	١٩.٧	٣.١٤	٥٧٩	شينزين	٠.٠٠٣	١٠.٦	١٣.٣٩	٣٥٣٢
بكين	١.٧	١٥.٦	٣.٦٣	٨١٧	باريس	٦.٣	١٠.٦	٠.٨٥	٦٨
دكا	٠.٣	١٥.٤	٦.٤٥	٥٠٣٣	كتشونجتشينج	١.٥	١٠	٣.١٠	٥٦٦
كلكتا	٤.٥	١٤.٤	١.٩٠	٢٢٠	جاكرتا	١.٥	٩.٨	٣.٠٧	٥٥٣
كراتشي	١	١٣.٩	٤.٣١	١٢٩٠	سيول	١	٩.٧	٣.٧٢	٨٧٠
بيونس آيريس	٥.١	١٣.٥	١.٥٩	١٦٤	شيكاغو	٥	٩.٧	١.٠٨	٩٤
لوس أنجلوس	٤.١	١٣.٤	١.٩٤	٢٢٦	ووهان	١.١	٩.٢	٣.٤٨	٧٣٦
ريودي جانيرو	٢.٩	١٢	٢.٣٢	٣١٣	ليما	١	٩.١	٣.٦٢	٨١٠
مانيلا	١.٥	١١.٩	٣.٣٩	٦٩٣	لندن	٨.٤	٩	٠.١١	٧

المصدر : للباحث اعتماداً على :

1- World Urbanization Prospects Data in Digital, From, 2012 , P. 216

2- United Nations (2011) : Urban Agglomeration.

* **الفئة الثانية** : تمثلها إحدى عشرة مدينة تضاعف سكانها مابين خمس إلى أقل من عشر مرات خلال الفترة المشار إليها ، وباستثناء مدينة سيول ، تنتمي المدن العشر الأخرى للبلدان النامية ، ويتصدر مدن تلك الفئة مدينة جوانزهو التي تضاعف عدد سكانها بما يقرب من عشر مرات إذ تزايد سكانها من مليون نسمة إلى ١٠.٨ مليون نسمة ، تلتها مدينة بكين بعدد مرات تضاعف اقتربت من تسع مرات ليتزايد سكانها من ١.٧ مليون نسمة إلى ١٠.٢ مليون نسمة ، وأعقبها مدينة سيول التي كانت تضم مليون نسمة عام ١٩٥٠ ، ولكنها أصبحت تضم ٩.٧ مليون نسمة عام ٢٠١١ ليتضاعف سكانها بما يقرب من تسع مرات .

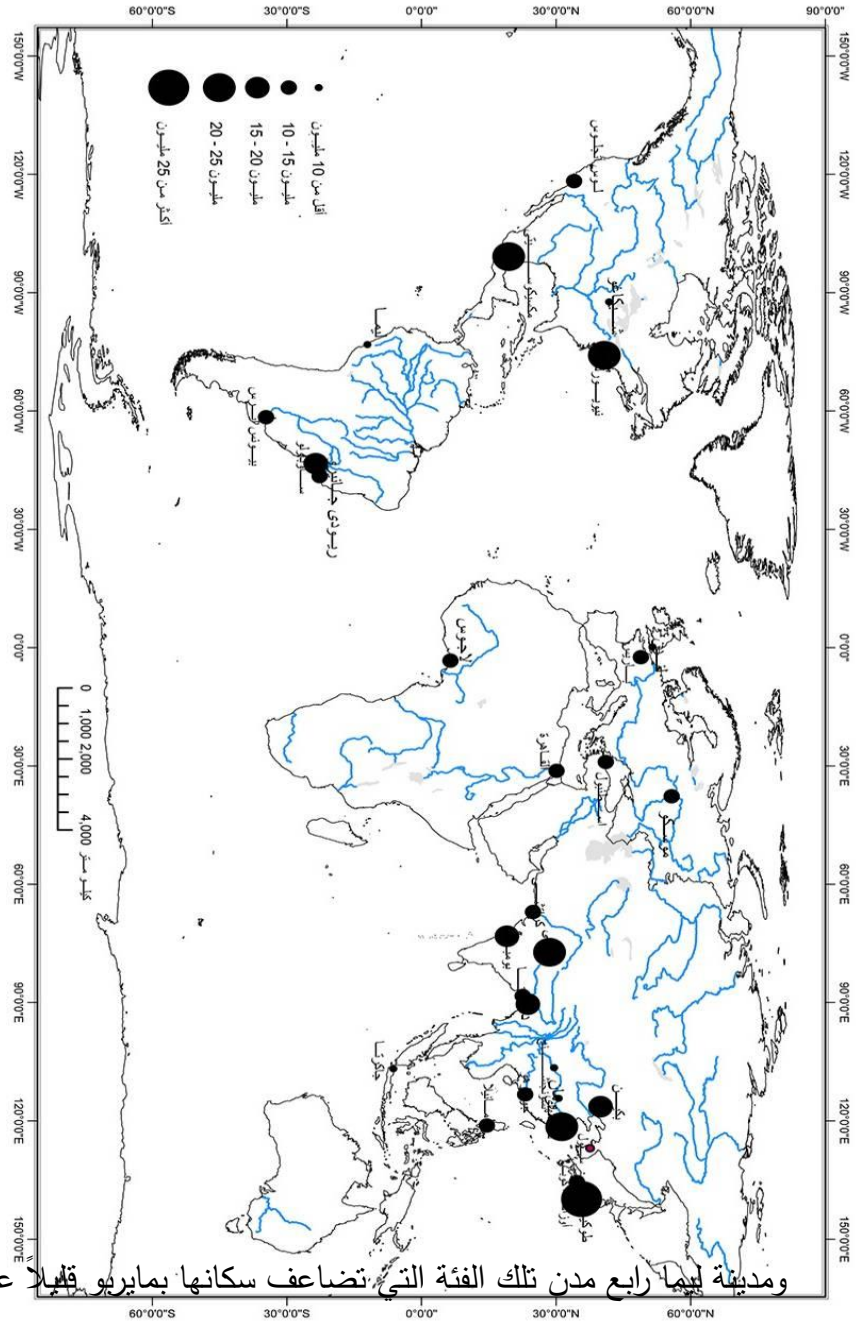

شكل (٧) الحجم السكانى للمدن الثلاثين العملاقة عام ٢٠١١

ومدينة ليما رابع مدن تلك الفئة التي تضاعف سكانها بمايربو قليلا عن

ثمان مرات بعد أن تزايد سكانها من مليون نسمة إلى ٩.١ مليون نسمة ، كما تزايد عدد سكان مدينة ساوباولو من ٢.٣ مليون نسمة إلى ١٩.٩ مليون نسمة ليتضاعف سكانها بما يقرب من ثمان مرات ، وتأتي مدينة ووهان في المرتبة السادسة بين مدن تلك الفئة بعدد مرات تضاعف يربو قليلاً على سبع مرات بعد أن تزايد سكانها من ١.١ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ٩.٢ مليون نسمة عام ٢٠١١ ، وسارت على الدرب ذاته مدينة مانيلا التي تضاعف حجمها السكاني بما يقرب من سبع مرات بعد أن تزايد سكانها من ١.٥ مليون نسمة إلى ١١.٩ مليون نسمة ، وعلى نفس الوتيرة تزايد سكان مدينة مكسيكوسيتي من ٢.٩ مليون نسمة إلى ٢٠.٥ مليون نسمة لتسجل بذلك ست مرات تضاعف ، وجاءت مدن : مومباي ، تشونجتشينج ، جاكرتا في مؤخرة مدن تلك الفئة بعدد مرات تضاعف يقترب من ست مرات ، ويدعم ذلك تزايد سكانهم من ٢.٩ مليون نسمة إلى ١٩.٧ مليون نسمة ، ومن ١.٥ مليون نسمة إلى ١٠ مليون نسمة ، ومن ١.٥ مليون نسمة إلى ٩.٨ مليون نسمة خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠١١ على الترتيب .

***الفئة الثالثة** : وتشمل تسع مدن منها أربع مدن تنتمي للبلدان المتقدمة وخمس مدن للبلدان النامية ، أي أن تلك الفئة تكاد تتقاسم عدد المدن المنتمية إليها بين بلدان العالم المتقدم النامي ، وبشكل عام يتراوح عدد مرات تضاعف سكانها مابين مرة إلى أقل من خمس مرات وتتصدر مدن : شنغهاي ، والقاهرة ، وريودي جانيرو المشهد في تلك الفئة بعدد مرات تضاعف بلغ ٣.٦ ، ٣.٥ ، ٣.١ مرة على الترتيب في حين تمثل مدن : طوكيو ، كلكتا ، لوس أنجلوس ، نمط التضاعف المتوسط لتلك الفئة بعدد مرات بلغ ٢.٣ ، ٢.٢ ، ٢.٢ مرة لكل مدينة منهم على الترتيب ، أما المدن الثلاثة الأخرى فتنخفض عدد مرات تضاعف سكانها إلى مدى يتراوح مابين بداية الفئة والمستوى الأول منها (مرة

إلى أقل من مرتين) وتمثلها مدن : أوزاكا ، بيونس آيريس ، موسكو ، بعدد مرات تضاعف بلغت ١.٨ ، ١.٦ ، ١.١ مرة على الترتيب لكل منهم .

***الفئة الرابعة** : لا تضم تلك الفئة سوى أربع مدن تنتمي جميعها إلى البلدان المتقدمة ، معنى ذلك أنها بلغت مستوى متقدم من النضج السكاني المرتبط بانخفاض معدل النمو السنوي إلى أدنى مستوى له كما يتضح من بيانات الجدول (٩) ، وبصورة عامة فإن مدينة شيكاغو تتصدر مدن تلك الفئة بنسبة زيادة بلغت ٩٤% ، تلتها مدينة باريس بنسبة ٦٨% ، وأعقبها مدينة نيويورك بنسبة ٦٥% ، وأخيراً مدينة لندن بأقل نسبة تضاعف بين المدن الثلاثين والتي بلغت ٧% من حجمها في عام ١٩٥٠ .

من الأمور التي يجب ملاحظتها أن تصنيف المدن قيد الدراسة في أربع فئات وفقاً لعدد مرات تضاعف الحجم السكاني إنما يعكس مسار النمو السكاني خلال الفترة المشار إليها ، ويتأكد ذلك من مقارنة معدلات النمو السكاني السنوي بعدد مرات التضاعف ، فمدن النمو المرتفع والتي يزيد معدل نمو سكانها السنوي على ٣% ، تمثل أغلب المدن قيد الدراسة وعددها ١٦ مدينة ، وجميعها تضاعف حجمها السكاني أكثر من خمس مرات خلال الفترة المشار إليها ، بينما تمثل مدن النمو المتوسط – والتي يتراوح معدل نمو سكانها السنوي مابين ١% لأقل من ٣% – المدن التي تضاعف حجمها السكاني بعدد مرات تراوح مابين مرة لأقل من خمس مرات ، في حين تمثل مدن النمو السكاني المنخفض والتي يقل معدل نمو سكانها السنوي عن ١% ، المدن التي لم يصل حجم سكانها إلى حد التضاعف خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ٢٠١١.

٣- الهيمنة الحضرية :

وفق مقياس الهيمنة الحضرية الذي استخدمه الحضريون منذ "مارك جفرسون " لتحليل أهمية المدن ، ووزنها النسبي في المنظومة الحضرية ، وذلك اعتماداً على الثقل الديموجرافي (الحجم) النسبي للمدينة ، سواء أكان ذلك بالنسبة لإجمالي سكان الحضر ، أم بالنسبة للمدن الأكبر الثلاث ، أو الأربع ، أو الخمس الأخرى التي تليها في المنظومة الحضرية القومية ، فإن تطبيق ذلك على المدن الثلاثين قيد الدراسة يكشف عن مجموعة من الحقائق التي توضحها بيانات الجدول (١٠) أبرزها :

* من بين المدن الثلاثين هناك عشر مدن يمكن أن نطلق عليها مدن الهيمنة أحادية القطب ، ومثل هذه المدن تهيمن على واقع الحياة الحضرية في بلدانها ويعيش فيها أكثر من خُمس سكان الحضر عام ٢٠١١ ، وعلى الرغم من ذلك فإن المدن العشر هذه تكاد تقسم إلى ثلاثة أقسام تبعاً لدرجة هيمنتها ، الأولى : يتركز فيها أكثر من ثلث سكان الحضر ، كما هى الحال بمدن : ليما ، دكا ، بيونس آيريس ، والثانية : تتراوح درجة هيمنتها مابين الربع إلى أقل من ثلث سكان الحضر وتمثلها : طوكيو ، القاهرة ، مانيلا، أما القسم الثالث : يضم : سيول ، مكسيكوسيتي ، اسطنبول ، كراتشي ، وتتراوح درجة هيمنتها مابين الخمس إلى أقل من ربع سكان الحضر .

هل يمكن أن نطلق على المدن العشر مجتمعه "المدن المتضخمة" ؟

والتضخم الحضري هنا بالمعنى الحرفي ، إنما يرمز إلى رأس كبيرة بالنسبة للجسم الذي تعلوه . ربما الإجابة على ذلك تتضح من تطبيق قانون " المدينة الأولى " على بعض هذه المدن ، فعلى سبيل المثال : يزيد عدد سكان مدينة ليما عن المدينة الثانية في بيرو بما يربو على إحدى عشرة مرة ،

جدول (١٠) نسبة سكان المدن الثلاثين من إجمالي سكان الحضر ومعدل تغيرهم فيما بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١١

المدينة	نسبة السكان		معدل التغير %	% من سكان المدينة الثانية عام ٢٠١١	المدينة	نسبة السكان		معدل التغير %	% من سكان المدينة الثانية عام ٢٠١١ (*)
	١٩٥٠	٢٠١١				١٩٥٠	٢٠١١		
طوكيو	٢٥.٧	٣٢.٢	٢٥	٣٢٣	موسكو	١١.٨	١١	٧ –	٢٣٧
دلهي	٢.٢	٥.٨	١٦٣	١١٥	أوزاكا	٩.٤	١٠	٦	٤٠٠
مكسيكوسيتي	٢٤.٣	٢٢.٨	٦ –	٤٥٣	اسطنبول	١٨.٤	٢١.٤	١٦	٢٦٩
نيويورك	١٢.٢	٧.٩	٣٥ –	١٥٢	لاجوس	٨.٤	١٣.٩	٦٥	٣٣٠
شنغهاي	٦.٦	٣	٣٦ –	١٢٩	القاهرة	٣٦.٣	٣١.٦	١٣ –	٢٥٠
ساوپاولو	١٢	١٢	صفر	١٦٦	جوانزهو	١.٦	١.٦	صفر	١٠٢
ممباي	٤.٥	٥.١	١٣	١٣٧	شينزين	صفر	١.٦	صفر	١٠٦
بكين	٢.٦	٢.٣	١١	١٤٧	باريس	٢٧.٢	١٩.٦	٢٨ –	٧١٤
دكا	٢٠.٧	٣٦	٧٤	٢٩٤	تشونجتشينج	٢.٤	١.٥	٣٨ –	١٠٨
كلكتا	٧.١	٣.٧	٤٨ –	١٦٣	جاكرتا	١٥.٦	٧.٩	٤٩ –	٣٤٨
كراتشي	١٦	٢١.٧	٣٥	١٨٤	سيول	٢٤.٩	٢٤.٢	٣ –	٢٨٦
بيونس آيريس	٤٥.٥	٣٥.٩	٢١ –	٨٧٢	شيكاغو	٤.٩	٣.٨	٢٢ –	١٥٩
لوس أنجلوس	٤	٥.٢	٣٠	١٣٨	ووهان	١.٦	٠.٢	٨٨ –	١٠٦
ريودي جانيرو	١٥.١	٧.٢	٥٢ –	٢١٨	ليما	٣٤.١	٤٠.١	١٨	١١٣١
مانيلا	٣٠.٩	٢٥.٦	١٧ –	٧٦٥	لندن	٢٠.٩	١٨.١	١٣ –	٣٩٢

المصدر : للباحث اعتماداً على المصدر السابق

وكذلك مدينة بيونس آيرس التي تتفوق على المدينة الثانية بالأرجنتين بما يقرب من تسع مرات ، ومدينة مانيلا سجلت تفوق على المدينة الثانية بالفلبين بما يقرب من ثمانية أضعاف. نفس القول ينطبق على المدن السبع

(*) تم حساب نسبة سكان المدينة إلى المدينة الثانية التي تليها في المنظومة الحضرية للدولة .

الأخرى وإن تباينت درجة هيمنتها بالنسبة للمدينة الثانية في دولها مابين أربع مرات ونصف إلى مايقرب من مرتين كما يتضح من بيانات الجدول (١٠) وتمثلها : مكسيكوسيتي ، جاكرتا ، لاجوس ، طوكيو ، دكا ، سيول ، اسطنبول ، القاهرة ، كراتشي .

*على الجانب المقابل توجد ثمان مدن تقل درجة هيمنتها الحضرية عن ٤% من إجمالي سكان الحضر في دولها عام ٢٠١١ . والواقع الجغرافي لتلك المدن يشير إلى أن ست مدن منها ترتبط بدولة الصين هي : "شنغهاي ، بكين ، شينزين ، جوانزهو ، تشونجتشينج ، ووهان" ، ومدينتان لدولتي الهند "كلكتا" ، والولايات المتحدة الأمريكية "شيكاغو" . ومامن شك في أن انخفاض درجة الهيمنة الحضرية هنا ، إنما مرده إلى الحجم السكاني الكبير للدول الثلاث – التي تتصدر دول العالم من حيث الحجم السكاني – والذي انعكس بدوره على تعدد الأقطاب ، أو الرؤوس الحضرية على مستوى أقاليمها الجغرافية ذات التربة الخصبة ، والأدوية النهرية متعددة المجاري المائية والأقاليم الصناعية المتقدمة . وعلى الرغم من أن هذه المدن يمكن أن نطلق عليها "المدن غير المهيمنة" على مستوى دولها ، فإن ذلك لا يعني عدم هيمنتها على مستوى أقاليمها ، والحق أن المدن الأكبر في الدول كبيرة الحجم السكاني ، تتمتع بهيمنة إقليمية والصين أفضل نموذج لذلك ، فبالإضافة إلى المدن الصينية سالفة الذكر ، هناك مايقرب من خمسين مدينة مليونية تتمتع في إقليمها بوضع مهيمن ديموجرافياً.

*مابين المدن المهيمنة التي تسيطر على واقع الحياة الحضرية ومستقبلها ، وتلك غير المهيمنة التي تتعايش في ظل تعدد الأقطاب الحضرية ، توجد اثنتا عشرة مدينة يمكن أن نطلق عليها مدن " الهيمنة المتوسطة " منها عشر مدن تتوزع على سبع دول ، بواقع مدينتين لكل من : الهند ، والبرازيل ، والولايات

المتحدة ، ومدينة واحدة لدول : نيجيريا ، روسيا ، إندونيسيا ، اليابان ، ومما يلفت الانتباه أن جميع هذه الدول تصنف ضمن فئة أكبر عشر دول سكاناً على مستوى العالم ، الأمر الذي يدعم ماذكر آنفاً عن أن انخفاض درجة الهيمنة ، إنما مرده الحجم السكاني الكبير للدولة ، وما تقدمه الجغرافيا من عوامل تدعم تعدد الأقطاب الحضرية على مستوى الأقاليم الجغرافية للدولة .

وبصفة عامة ، فإن الملاحظ على المدن العشر أن ست مدن منها : جاكرتا ، نيويورك ، ريودي جانيرو ، دلهي ، لوس أنجلوس ، ممباي سجلت درجة هيمنة حضرية تراوحت مابين خمسة إلى أقل من عشرة في المائة ، في حين تعيش أربع مدن في ظل درجة هيمنة تراوحت مابين عشر لأقل من خمس عشرة بالمائة وهي : لاجوس ، ساوباولو ، موسكو ، أوزاكا ، كما يتضح من بيانات الجدول (١٠) .

وعلى العكس من ذلك تقترب درجة هيمنة مدينتي : باريس ، ولندن ، من مدن الفئة الأولى "مدن الهيمنة أحادية القطب" إذ لا تبعد كلاهما عن هذا المستوى من الهيمنة الحضرية سوى بنسبة ٠.٤% ، ١.٩% على الترتيب ؛ يؤكد ذلك ايضاً أن مدينة باريس يزيد عدد سكانها على سكان مرسليا المدينة الثانية بفرنسا بما يربو عن سبع مرات ، ويتفوق سكان مدينة لندن على سكان برمنجهام المدينة الثانية بالمملكة المتحدة بما يقرب من أربع مرات . وتفسير ذلك يجب ألا يهمل أنهما من نتاج التاريخ بقدر ماهما نتاج الجغرافيا والتقدم الحضاري .

*شهدت مدن الدراسة تغيرات واضحة في درجة هيمنتها الحضرية مابين عامي ١٩٥٠ ، و٢٠١١ ، وقد أمكن رصد ثلاثة اتجاهات للتغير ، **أولها** : المدن التي تزايدت درجة هيمنتها ، وعددها إحدى عشرة مدينة ، منها ثلاث مدن تقع

في بلدان العالم المتقدم هما : لوس أنجلوس ، وأوزاكا ، طوكيو ، بينما تقع المدن الثمانية الأخرى : دكا ، ليما ، كراتشي لاجوس ، دلهي ، اسطنبول ، ممباي ، شينزين في بلدان العالم النامي . وتتباين نسبة التغير لدرجة الهيمنة الحضرية مابين المدن العشر ، فقد سجلت مدينة دكا أعلى نسبة تغير بعد أن تزايدت نسبة سكانها من إجمالي سكان الحضر في بنجلاديش من الخمس تقريباً إلى مايربو على الثلث ، مسجلة بذلك معدل تغير بلغ ٧٣.٩% خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢٠١١ ، بينما كانت مدينة أوزاكا أقل مدن تلك الفئة تغيراً ، إذ لم تزيد نسبة سكانها من إجمالي سكان الحضر باليابان سوى ٠.٦% خلال نفس الفترة .

و**ثاني** اتجاهات التغير تمثلت في المدن التي تراجعت درجة هيمنتها الحضرية، وتمثل مدن هذا الاتجاه المنوال السائد بين مدن الدراسة ، إذ استحوذ هذا الاتجاه منفرداً على سبع عشرة مدينة منها : ست مدن تقع في البلدان المتقدمة هي : باريس ، نيويورك ، لندن ، شيكاغو ، موسكو ، سيول ، وإحدى عشرة مدينة تنتمي للبلدان النامية هي : بيونس آيريس ، ريودي جانيرو ، جاكرتا ، القاهرة ، مانيلا ، كلكتا ، شنغهاي ، مكسيكوسيتي ، ووهان ، تشونجتشينج ، بكين ، وإن تباينت نسبة التراجع مابين مدينة بيونس آيرس ، التي تراجعت نسبة سكانها بمعدل تغير سلبي بلغ ٢١.١% ، ومدينة سيول التي تراجعت نسبة سكانها من جملة سكان الحضر بكوريا الجنوبية خلال نفس الفترة بمعدل تغير سلبي بلغ ٢.٨% .

و**ثالث** اتجاهات التغير تشمل المدن التي حافظت على درجة هيمنتها الحضرية خلال الفترة الممتدة مابين عامي ١٩٥٠ و ٢٠١١ ، وهذا الاتجاه لايضم سوى مدينتي ساوباولو التي بلغت نسبة سكانها من إجمالي سكان حضر البرازيل ١٢% خلال عامي المقارنة ، وجوانزهو التي سجلت نسبة

١.٦% من إجمالي سكان حضر الصين خلال عامي المقارنة أيضاً .

والمساحة مفتقدة فى هذا المقال من أجل تفسير عملية التغير فى درجات الهيمنة الحضرية لمدن الدراسة بشكل دقيق والتى تتطلب تحليل مفصل حول طبيعة النمو السكانى واتجاهاته فى تلك المدن ومقارنتها بنظيرتها على مستوى المدن التى تشكل المنظومة الحضرية فى دولها ، وكذلك التغيرات الوظيفية فى حياة تلك المدن ، وأنماط التفاعل فيما بينها وبين المدن الإقليمية والعالمية والتى تؤثر بشكل واضح فى تشكيل المدن .

٤- مدن قمة النظام الحضري العالمي عام ٢٠٢٥ :

ماذا يمكن أن يحدث من تغيرات على قائمة المدن الثلاثين التي تتصدر قمة النظام الحضري العالمي خلال الأربعة عشر عاماً التي تلي عام ٢٠١١ ؟

تحمل تقديرات السكان للمدن الثلاثين التي من المتوقع لها أن تتصدر قمة النظام الحضري العالمي في عام ٢٠٢٥ كما يتضح من الجدول (١١) مجموعة من التغيرات أهمها :

* من المتوقع أن يصل عدد سكان المدن الثلاثين ٥٤٩.٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ ، وهذا الحجم السكاني يتفوق على نظيره في عام ٢٠١١ بنحو ١٢٢.٦ مليون نسمة ، وعلى الرغم من أن نسبة التزايد السكاني للمدن الثلاثين مجتمعة بلغت ٢٨.٧% خلال السنوات الأربعة عشر ، فإن نسبة سكان المدن الثلاثين من إجمالي سكان الحضر على مستوى العالم يتوقع أن تظل كما هي تقريباً (١١.٨%) .

جدول (١١) مدن قمة النظام الحضري العالمي الثلاثون المتوقعة عام ٢٠٢٥

المدينة	عدد السكان المتوقع مليون نسمة	المدينة	عدد السكان المتوقع مليون نسمة	المدينة	عدد السكان المتزقع مليون نسمة
طوكيو	٣٨.٦	لاجوس	١٨.٨	تشويجتشينج	١٣.٦
دلهي	٣٢.٩	كلكتا	١٨.٧	ريودي جانيرو	١٣.٦
شنغهاي	٢٨.٤	مانيلا	١٦.٢	بنجالور	١٣.٢
مميباي	٢٦.٥	لوس أنجلوس	١٥.٦	جاكرتا	١٢.٨
مكسيكوسيتي	٢٤.٥	شينزين	١٥.٥	مدراس	١٢.٨
نيويورك	٢٣.٥	بيونس آيريس	١٥.٥	ووهان	١٢.٧
ساوباولو	٢٣.١	جوانزهو	١٥.٤	موسكو	١٢.٥
دكا	٢٢.٩	اسطنبول	١٤.٨	باريس	١٢.١
بكين	٢٢.٦	القاهرة	١٤.٧	أوزاكا	١٢
كراتشي	٢٠.٢	كينشاسا	١٤.٥	تيانجين	١١.٩

المصدر : World Urbanization Prospects Data in Digital, From, 2012 , P. 219

*ست وعشرون مدينة من ضمن قائمة المدن الثلاثين في عام ٢٠١١ متوقع لها أن تحافظ على وجودها ضمن قائمة المدن الثلاثين في عام ٢٠٢٥ ، في حين ستصبح مدن : سيول شيكاغو ، ليما ، لندن ، خارج القائمة والملاحظ أن تلك المدن كانت تحتل رتب ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ على قائمة ٢٠١١ على الترتيب ، ومن المتوقع أن تتراجع إلى رتب ٣٩ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣٩ على قائمة ٢٠٢٥ على الترتيب . وسوف تحل مكانها مدن : كينشاسا ، بنجالور ، مدراس ، تيانجين ، وفق رتب : ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٠ على الترتيب ، بينما كانت تحتل الرتب : ٣٢ ، ٣٥ ، ٣١ ، ٣٤ في عام ٢٠١١ على الترتيب .

ومايجب الإشارة إليه أن مدينة تيانجين كانت ضمن قائمة المدن الثلاثين منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٠ .

*على قائمة المدن الثلاثين في عام ٢٠٢٥ ستحافظ ثلاث مدن على نفس رتبها التي شغلتها في عام ٢٠١١ وهي : طوكيو في المرتبة الأولى ، ودلهي في المرتبة الثانية ، وأسطنبول في المرتبة الثامنة عشر ، يضاف إلى ذلك أن المدن الخمس التي شغلت الرتب من الثالثة إلى السابعة في عام ٢٠١١ سوف تتبادل الرتب مع بعضها في عام ٢٠٢٥ ، لتتقدم مدينتا : شنغهاي من الرتبة الخامسة إلى الرتبة الثالثة ، ومميباي من السابعة إلى الرابعة ، بينما تراجعت رتب مدن : مكسيكوسيتي من الثالثة إلى الخامسة ، ونيويورك من الرابعة إلى السادسة ، وساوباولو من السادسة إلى السابعة .

*يمكن القول بصورة عامة ، إن أبرز اتجاهات التغير الرئيسية المتوقعة عند مقارنة قائمتي المدن الثلاثين عامي ٢٠١١ ، و٢٠٢٥ التي يوضحها الجدول (١٢) تتلخص في تقدم رتب اثنتى عشرة مدينة ، وتراجع رتب إحدى عشرة مدينة أخرى من بين الست وعشرين التي حافظت على بقائها في قائمة المدن الثلاثين عام ٢٠٢٥ . ويمكن تصنيف المدن المتوقع تقدم رتبها إلى ثلاث فئات : **الأولى** : تشمل المدن التي سوف تتقدم رتبتها رتبة واحدة وعددها أربع مدن هي (دكا ، كراتشي ، القاهرة ، جاكرتا) و**الثانية** : تضم ثلاث مدن سوف تتقدم رتبتها رتبتين وهي : شنغهاي ، مانيلا ، ووهان ، وتحتوي الفئة **الثالثة** على خمس مدن تقدمت رتبها بثلاث رتب فأكثر ، ولعل أبرز التغيرات للمدن التي تقدمت رتبها تتجلى في مدينتي لاجوس ، وشينزين . القول ذاته ينطبق على المدن التي تراجعت رتبها ، إذ تراجعت رتب مدن : ساوباولو ، بكين ، لوس أنجلوس رتبة واحدة عما كانت عليه في عام ٢٠١١ ، بينما تراجعت رتب

مدن : مكسيكوسيتي ، نيويورك ، كلكتا رتبتان ، وشهدت خمس مدن تراجع تراوح مابين ٤ إلى ١٢ رتبة هي : بيونس آيريس ٤ رتب ، باريس ٥ رتب ، ريودي جانيرو ٨ رتب ، موسكو ١١ رتبة ، أوزاكا ١٢ رتبة .

*سوف تواصل آسيا تقدمها في استحواذها على ١٩ مدينة من بين المدن الثلاثين في عام ٢٠٢٥ ، تليها أمريكا اللاتينية بأربع مدن ، ثم أفريقيا ثلاث مدن ، وأخيراً أمريكا الشمالية وأوربا ولكل منهما مدينتان . والنظرة الفاحصة لتوزيع المدن الثلاثين التي ستعتلى قمة النظام الحضري العالمي في عام ٢٠٢٥ على دول العالم تؤكد على استمرار اتساع الدائرة الجغرافية للدول التي تنتمي إليها المدن الثلاثين وعددها ثمان عشرة دولة ، وإن تقلص دور مدن البلدان المتقدمة ليتراجع إلى ست مدن فقط ، بينما ارتفع عدد مدن البلدان النامية إلى أربع وعشرين مدينة ، ويكفي أن نشير إلى أن الصين والهند وحدهما سوف ينتمي إليهما ١٢ مدينة من المدن الثلاثين في عام ٢٠٢٥ ، في حين يتوقع أن تتقاسم اليابان والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ٦ مدن ، في حين تتوزع اثنتى عشرة مدينة على اثنتى عشرة دولة .

جدول (١٢) التغيرات المتوقعة في رتب المدن

التي ستحافظ على بقائها في قائمة المدن الثلاثين عام ٢٠٢٥

مدن يتوقع تقدم رتبتها			مدن يتوقع تراجع رتبتها		
المدينة	الرتبة		المدينة	الرتبة	
	٢٠١١	٢٠٢٥		٢٠١١	٢٠١١
شنغهاي	٥	٣	مكسيكوسيتي	٣	٥
ممباي	٧	٤	نيويورك	٤	٦
دكا	٩	٨	ساوباولو	٦	٧
كراتشي	١١	١٠	بكين	٨	٩
مانيلا	١٥	١٣	كلكتا	١٠	١٢
لاجوس	١٩	١١	بيوتس آيريس	١٢	١٦
القاهرة	٢٠	١٩	لوس أنجلوس	١٣	١٤
جوانزهو	٢١	١٧	ريودي جانيرو	١٤	٢٢
شينزين	٢٢	١٥	موسكو	١٦	٢٧
تشونجتشينج	٢٤	٢١	أوزاكا	١٧	٢٩
جاكرتا	٢٥	٢٤	باريس	٢٣	٢٨
ووهان	٢٨	٢٦			

المصدر : للباحث اعتماداً على المصدر السابق

رابعاً : بماذا تأثر النمو الحضري المعاصر ؟

لم يكتسب حضر عالمنا المعاصر زيادته السكانية التي مكنته من التفوق على حجم سكان الريف ، إلا بعد تبلور مجموعة جديدة من المتغيرات كانت بمثابة القوة الدافعة لعاملي النمو السكاني عن طريق تعاظم الفجوة بين المواليد والوفيات ، واستمرار تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر على الرغم من تدني ظروف الحياة والمعيشة في العديد من أحياء المدن الكبرى بالبلدان النامية . ويبدو أن هؤلاء المهاجرين خلصوا إلى أن تلك الظروف ليست أسوأ من نظيرتها بالريف ، أو المدن الصغيرة ، ومن ثم كان قرار الهجرة على أمل تحسين ظروف معيشتهم . ماذا عن تلك المتغيرات ؟

١- تقسيم العمل وعولمة الإنتاج :

لم ينته العقد السابع من القرن العشرين إلا وقد تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد ، أصبح فيه تقسيم العمل وعولمة الإنتاج سمة رئيسية . فالتقسيم القديم للعمل الذي كان قائماً على التخصص حسب القطاعات مثل : النسيج في لانكشاير ، ونيوانجلند ، والصلب في شيفيلد و بيتسبرج ، استبدل بتقسيم جديد للعمل على أساس التخصص بواسطته ، والذي أدى إلى انتشار توطن الإنتاج الصناعي على مدى أوسع من مدن البلدان النامية وأقاليمها ، بينما تركزت أنشطة الإدارة والرقابة في عدد قليل من المدن الكبرى بالبلدان المتقدمة.

وكان التحول في نمط العمل والإنتاج مدفوعاً برغبة المؤسسات التجارية والشركات الدولية في التخلص من قيود العمالة ، والإنتاج في البلدان المتقدمة ، في ظل قوة التنظيمات العمالية والرقابة الحكومية ، وتحقيق مزيد من المكاسب في ظل انخفاض الأجور ، وغياب التنظيمات العمالية ، والتسهيلات التي قدمتها الحكومات في البلدان النامية لتشجيع التنمية الصناعية .

وسيول ، وتايبية ، وهما الآن وسيطان حيويان في الصناعة العالمية للسلع الاستهلاكية مثل : الملابس ، والإلكترونيات ، خير مثال على تقسيم العمل وعولمة الإنتاج ، فالعديد من الشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها ، كونت علاقات مع شركات في تايبية وسيول في أثناء فترة "المعجزات الاقتصادية" التايوانية والكورية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، عندما كانت مصانع الأحذية والكساء في هذين البلدين في تنافس شديد ، ولم ينتهي القرن العشرون ، إلا وقد انتقلت الصناعات منخفضة الأجور منهما إلى الصين ، وإندونيسيا ، وأجزاء أخرى من جنوبي شرقي آسيا ، وعلى الرغم من ذلك ، مازالت الشركات الحكومية والتايوانية تقوم بدور الوسيط العالمي مابين مشترى الولايات المتحدة الأمريكية ، والمصنعين في الصين وإندونيسيا ، وفيتنام وغيرها من دول جنوب شرقى آسيا .

(Smith, A.D. 2004:405)

إن العلاقة بين التحول في نمط تقسيم العمل وعولمة الإنتاج ، والنمو الحضري وثيقة الصلة ، فقد ترتب على ذلك تغيرات واضحة في النظام الحضري العالمي ، وإعادة تشكيله يؤكد ذلك التفوق الواضح لأعداد المدن المليونية في بلدان العالم النامي على نظيرتها المتقدمة ؛ بل إن النمو السكاني السريع لمدن البلدان النامية ، قابله تناقص سكاني لبعض المدن ذات التاريخ الصناعي . ومدينة ديترويت ، المركز التاريخي لصناعة السيارات العالمية نموذجاً لذلك ، فقد تناقص حجمها السكاني من ٣٩٦٦ ألف نسمة عام ١٩٧٠ إلى ٣٧٠٣ ألف نسمة عام ١٩٩٠ ، وكان ذلك بفعل تراجع أهمية الصناعة كقاعدة اقتصادية في حياة المدينة .

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فعندما قامت الشركات بعولمة الصناعة ، ترتب على ذلك غلق المصانع في البلدان ذات التكلفة المرتفعة ، وتحويل الإنتاج إلى بلدان التكلفة المنخفضة ، وإنشاء فروع جديدة في الخارج ، وصاحب ذلك تقلص الوظائف الصناعية ذات الأجر المتوسط ، وتشعب الوظائف إلى وظائف مرتفعة الأجر ، وأخرى منخفضة الأجر ، وقد انعكس ذلك على مورفولوجية المدن من خلال وجود مناطق قديمة سكنها العمال من ذوي الأجور المنخفضة ، ومناطق حديثة سكنها العمال من ذوي الأجور المرتفعة . معنى ذلك ظهور نوع من التمايز ، أو عدم المساواة في داخل المدن وبين المدن وبعضها البعض على كافة المستويات . وتتفاقم تلك الصورة في ظل ضعف الحكومات وانخفاض مواردها المالية .

٢- التحول من التصنيع إلى الخدمات والأنشطة الرباعية :

كان للنظام الاقتصادي الجديد للعمل والإنتاج تأثيره الواضح على هيكل العاملين بالأنشطة الاقتصادية بالمدن ، وبصفة خاصة في البلدان المتقدمة ، فبينما زادت وظائف الإدارة والرقابة والخدمات ، وتقنيات المعلومات قلت الأهمية النسبية لأنشطة التصنيع ، إذ فقدت الكثير من المدن التي سبق ازدهارها بالإنتاج الصناعي الكثير من وظائف مصانعها ، وأعيد تشكيل قاعدتها الاقتصادية ، وأفضل الأمثلة على ذلك ، تدني نسب العاملين بالصناعة في مدينتي : نيويورك ، ولندن إلى ١٥% من جملة العمالة بهما عام ١٩٩٥ (Hall,P.,1996: 15).

وتؤكد دراسة " شارلز لاندرى " عن لندن كمدينة إبداعية على انخفاض نسبة العاملين بالأنشطة الصناعية بمدينة لندن إلى ١٠% من جملة القوى العاملة بالمدينة الربع منهم يعملون فى صناعة الطباعة والنشر، بينما يعمل بالأنشطة الإبداعية ٦٨٠ ألف عامل يمثلون ٢٠% من جملة قوة العمل ويتوزعون

على مجموعة من الأنشطة أهمها : مصممى الملابس ، الفنانون ، مصممو الجرافيك ، المؤلفون ، والكتاب والصحفيون، العاملون فى مجال الوسائط المتعددة (Hartley, J., 2005: 236).

وإذا اعتمدنا على مدينة ديترويت كنموذج آخر لتراجع دور الصناعة ، فيكفي أن نشير إلى أن المدينة التي تضم ١٩٠ بلدية موزعة على خمس مقاطعات في جنوبي شرقي ميتشجان ، فقدت ٥٧٠ ألف نسمة ، و ٢٤٠ ألف وظيفة أغلبها في الصناعة بين عامي ١٩٧٠ ، و ٢٠٠٠ وكسبت المقاطعات المحيطة ٥٣٥ ألف نسمة ، ٧٥٣ ألف وظيفة ، معظمها في الخدمات – وانتقال الوظائف والسكان من قلب المدينة إلى الضواحي الهامشية (الأطراف) حمل معه تفاوتات ضخمة في توزيع الدخل بين بلديات منطقة ديترويت ، فالسكان الأقل دخلاً تركزوا في داخل المدينة المركزية وحولها ، بينما اتجه السكان الأكثر ثراء إلى ضواحي ديترويت الشمالية الغربية البعيدة عن مركزها (Jacobs, A.J., 2003 : 237 – 239) .

وعلى ذات المنوال ، فقد أعادت كل من : هونج كونج ، وسنغافورة بناء اقتصادهما ، وفق استراتيجية تهدف إلى تقليل دور الصناعة والعمالة الملتحقة بها فى خطة التنمية العامة ، خلال مرحلة التحول من التصنيع إلى الخدمات والأنشطة الرباعية ، يؤكد ذلك أن عدد من التحق بوظائف في قطاع التصنيع عام ١٩٩٣ ، في مدينة هونج كونج بلغ ٤٨٣٩٢٦ عامل ، مقابل عدد ٩٠٧٤٦٣ عامل عام ١٩٨٠ (Yeung,Y.M., 1996 : 34) .

نفس الحال ينطبق على مدينة ساوباولو التي اتجهت إلى إعادة هيكلة أنشطتها الاقتصادية ، متبعة نفس النموذج التي انتهجته الكثير من المدن الكبرى في مختلف أنحاء العالم ، إذ فقدت ساوباولو خلال الفترة من ١٩٨٠

إلى ١٩٩٥ مكانتها كأكبر مركز صناعي في البرازيل ، ليتجه إلى مناطق أخرى من الدولة ، وبصفة خاصة منطقة العاصمة (برازيليا) وخلال تلك الفترة تحول البناء الاقتصادي للمدينة تدريجياً من الأنشطة الصناعية إلى الأنشطة الثلاثية (الخدمات) وبشكل خاص لكي تصبح مركز للمال والتجارة ، ولتنسيق الأنشطة الإنتاجية والخدمات المتخصصة (Caldeira, P.R.T., 1996: 61).

٣- الاقتصاد الحضري غير الرسمي :

يتشكل الاقتصاد الحضري غير الرسمي من العمال الذين يعملون خارج نطاق اللوائح والأنظمة الحكومية . فالبائعون الصغار الجائلون ، أو فارشو الأرصفة والطرقات ، والذين يقومون بعمليات الإصلاح ، وسائقو سيارات الأجرة بلا تصريح ، والعاملون في بعض أنشطة الخدمات غير الرسمية ، وماشابههم – في الأغلب الأعم – يعملون بعيداً عن النظم الضريبية ، أو الإحصائيات الحكومية . ونتيجة لذلك ، فإن الباحثين الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الإحصائيات التي تقدمها الحكومات ، لايمكن أن يتبينوا الحقيقة الكاملة عن الحرف الخفية التي تدعم وتعزز الإفراط في الاتجاهات الحضرية .

الواقع ، أن الاتجاهات الحضرية التي تحفزها الهجرة قد تجاوزت فرص العمل الرسمية التي تقدمها الحكومات في معظم مدن العالم فقط ، ولكنها لم تتجاوز القطاع الحضري غير الرسمي الذي كان ومازال ، عوناً للكثير من السكان والعاطلين الباحثين عن عمل .

مامن شك أن الاقتصاد الحضري غير الرسمي ، أصبح ركيزة أساسية للاقتصاد الحضري في مدن العالم ، وإن تباين دوره تبعاً لحجم المدينة وموقعها على خريطة التقدم والتنمية ، ويتجلى دور العمالة في القطاع غير الرسمي في العمالة الصناعية غير الرسمية في مدن العالم ، وإن تباينت نسبة العاملين بهذا

القطاع ، ففي البلدان النامية هناك مابين ٤٠ إلى ٩٠% من عمال الحضر يجدون وظائف وأعمالاً في الأنشطة غير الرسمية ، بينما لا تتجاوز نسبة العاملين في الأنشطة غير الرسمية في مدن البلدان المتقدمة ٢٠% من جملة العمال في الحضر (Light, l. and Gold, S. 2000 : 52) .

وفي السياق ذاته يشير "يو مان يونج" عام ١٩٩٦ ، إلى أن العمالة الصناعية غير الرسمية في مدينتي : مانيلا ، ودكا ، تمثل نسبة كبيرة من جملة العمالة الصناعية ، والتي بلغت ٣٧.٥% ، ٦٥% لكل منهما على الترتيب (Yeung,Y.M., 1997 : 99) .

الحقيقة التي لايجب إغفالها ، أن الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية لم تنشأ فجأة نتيجة لتشبع الاقتصاد الرسمي أو عجزه عن استيعاب العاملين الجدد . فكل هذه الأشكال الاقتصادية موجودة قبل هذا التشبع ، والمهاجرون الجدد يعملون بها ، ولم يكونوا سبباً فيها ؛ بل إن تقسيم العمل ، وعولمة الصناعة كان أحد العوامل التي دعمت ظهور القطاع الحضري غير الرسمي ونموه حينما سعت الشركات الدولية للبحث عن مصادر عمالة أقل تكلفة ؛ بل إنها دخلت في نوع من المساومات مع حكومات البلدان النامية لكي تغض الطرف (البصر) عن "صناعات بئر السلم" لجني مزيد من الأرباح .

ولا يقتصر هذا الأمر ، على مدن البلدان النامية ؛ بل نجده أيضاً في مدن البلدان المتقدمة ، ولعل دراسة "راث وزملاؤة " عن صناعة الملابس في سبع مدن عالمية " لندن ، وباريس ، ويست ميدلاند ، أمستردام ، نيويورك ، ميامي ، لوس أنجلوس " نموذجاً لذلك . والتى خلصت إلى أن وكلاء العمل "مقاولو العمال " يتحكمون في صناعة الملابس ، التي كان العمال المهاجرون – وكثير منهم ، أو معظمهم غير قانونيين – يوفرون لها ماتطلبه أو تحتاجه

من عمالة . وقد اعتمد بقاء تلك الصناعة في كل مكان على مخالفة القوانين التي تنظم ساعات العمل ، والأجور ، والشروط الصحية ، والصناعات المنزلية ، والضرائب ، والرعاية الصحية ، والضمان الاجتماعي . وعلى الرغم من أن مثل هذه الصناعات كانت مجالاً للنقد من قبل الصحافة ، فإن السلطات الحكومية نادراً ما تتدخل في شئونها ، بل كانت تتساهل في مخالفاتها الصناعية ، وكانت سياسة التساهل الضمني المستتر تهدف إلى الاحتفاظ بالوظائف للعمال النازحين لتجنب ماحدث في أمستردام عندما أغلقت الشرطة أكثر من ٩٠% من مصانع الأزياء غير الرسمية ، وماترتب على ذلك من حرمان العاملين النازحين من وظائفهم ذات الأجر المنخفض وأصبحت أمستردام تعاني من المزيد من العمال النازحين العاطلين .

.(Light,I., 2004: 390)

معنى ذلك أن التنفيذ الصارم للوائح والقوانين التى تنظم العمل بالأنشطة الاقتصادية بالمدن قد يكون في غير صالح اقتصاد المدينة . يضاف إلى ذلك ماترتب على إعادة الهيكلة الاقتصادية بالمدن المليونية والذي أدى إلى تغيير تركيبة الدخل بين سكانها ، وتقسيم المجتمع الحضري إلى قسمين : " أغنياء وفقراء" بعد أن تلاشت الطبقة المتوسطة ، التي أصاب معظمها الفقر نتيجة لتدني أجورهم في ظل العولمة ، أو لطردهم من وظائفهم في ظل الخصخصة ، وكان من ثمار ذلك أن أصبح هؤلاء السكان يبحثون عن السلع التي يجرى عليها التخفيضات ، أو تلك التي تنتج وتباع في القطاع الحضري غير الرسمي الذى يضم باعة يفترشون الأرصفة ، أو يقفون عند منعطفات الشوارع .

الواقع ، أن أنشطة الاقتصاد الحضري غير الرسمي تتوسع في المدن ؛ بل إنها تتجدد على نحو لا نهائي ، على الرغم من أنها تضيف مزيداً من الأعباء على قدرة استيعاب المدن للعمالة الوافدة ، ونمو قطاع الإسكان الحضري غير الرسمي "العشوائيات" التي يقوم السكان ببنائها بأنفسهم بعيداً عن المخططات العمرانية الحكومية .

٤- الاقتصاد المعرفي :

في الاقتصاد مابعد الصناعي ، احتلت الأنشطة القائمة على المعرفة موقع القلب من جهود التنمية ، والحفاظ على النمو الاقتصادي فيما عرف "بالاقتصاد المعرفي" [٢] الذي أصبح أداة للحداثة والتحول الحضري في العديد من مدن العالم خلال العقدين الماضيين . وتجلى ذلك في تبني الكثير من المدن – وبصفة خاصة في البلدان الأسيوية سريعة النمو – مخططات استراتيجية وتنفيذية لكي تصبح مدناً للمعرفة .

ومدينة سنغافورة ، نموذجاً لمدن المعرفة الناجحة ، التي تبنت نموذج للتنمية يعتمد على الاستفادة من سكانها وأفكارهم ، وقدراتهم كمصدر رئيسي للثروة وصناعة الفرص . فقد تحولت بفعل نموذجها للتنمية القائم على المعرفة ، من استراتيجية التصنيع التقليدية في سبعينيات القرن العشرين إلى استراتيجية

---

[١] تتعلق التحولات من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي في الأساس بالطريقة التي يصنع الاقتصاد من خلالها القيمة المضافة ، إذ أصبحت إدارة المعرفة الميزة التنافسية في عصر اقتصاد المعرفة . ويجب التأكيد على أن عملية التحول ليس معناها غياب الصناعات التقليدية ، أو أن كل منهما يسير في مسار منفصل عن الآخر . بل إن الاقتصاد المعرفي يعمل بالتوازي مع الاقتصادي التقليدي ، ويتداخل معه مباشرة في كثير من الأحيان . ويسمح الاقتصاد المعرفي بالتجديد ، والابتكار المستمر في المنتجات ، واسلوب تقديم الخدمات . وقد أفرز هذا الاقتصاد هياكل مؤسسية جديدة تعزز إدارة رأس المال البشري ، وتدعم عمليات إنتاج واستخدام ونشر المعارف والتقنيات الجديدة (Michaud, P., 2003) .

تصنيع أكثر تطوراً وقيمة ، والتي شملت ملحقات الحاسب الآلي ، وحزم البرمجيات ، وكما شهد العقدين الأخيرين من القرن العشرين مزيداً من التحول نحو القطاعات والأنشطة المعتمدة بكثافة على التقنية والمعرفة ، من خلال تبني مفهوم الاستعانة بالشركات متعددة الجنسية ، ونشرها عبر نظام الابتكار الوطني ، والقدرات التعليمية

وصاحب ذلك جهودا كبيرة من قبل الحكومة في مجال التعليم ، والصناعة ، لاسيما البحث والتطوير ، من أجل ربط التعلم بالمعرفة والإبداع المهني ، وأن تصبح سنغافورة مستقراً للإبداع ، وفي مصاف المدن الإبداعية العالمية . كما ارتكز النموذج التنموي لمجتمع المعلومات على التوسع في البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات ، ووسائل التعلم ، ونشر المعرفة وأسفر كل هذا عن بناء قاعدة قوية للإنتاج المعرفي منذ منتصف العقد التاسع من القرن العشرين (Carillo, F.J., 2006 : 87 – 96) وعلى الجانب التحليلي لنمو سكان مدينة سنغافورة ، فلا يمكن إغفال أهمية العمليات التي رافقت إعادة تأهيل اقتصاد المدينة ، وتحولها من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي ، والتي ألقت بظلالها على تزايد سكان المدينة من ٢.٣ مليون نسمة عام ١٩٧٥ ، إلى ٥.٢ مليون نسمة عام ٢٠١١ ، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢.٢٧% خلال تلك الفترة .

وعلى الرغم من أهمية توخي الحذر بالنسبة لتلك الرؤية التحليلية ووضع الملاحظات الخاصة التي تتعلق بمفهوم "الاقتصاد المعرفي" في الاعتبار ، فإن دراسة "ماتايسن" و زملاؤة عام ٢٠٠٦ "Matthiessen, W.C.," عن مراكز البحث الدولية ، دراسة تحليلية بالاعتماد على النشر كمؤشر ، قد أكدت على دور المعرفة في نمو المدن الكبرى بصفة خاصة ، ومن تحليل الإنتاج البحثي في المدن العملاقة في العالم عامي ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤ ، تبين أن

سبع مدن من المدن الثلاثين قيد الدراسة تأتي ضمن المستوى الأعلى من حيث الإنتاج البحثي ، والذي يضم عشر مدن عملاقة . حيث تبرز طوكيو ، ولندن في المركزين الأول ، والثاني على الترتيب ، وتأتي مدن : أوزاكا ، باريس ، نيويورك ، لوس أنجلوس ، في المراكز من الرابع إلى الثامن على الترتيب ، وجاءت بكين في المرتبة العاشرة من حيث حجم الإنتاج البحثي على مستوى العالم خلال الفترة سالفة الذكر . (Carillo, F.J., 2006 : 31 – 42) .

ويمثل ظهور بكين ضمن المدن العشر الأعلى من حيث الإنتاج البحثي ، ثماراً للجهود التي بذلتها الحكومة الصينية منذ العقد الثامن من القرن العشرين لإنشاء حدائق التقنية والعلوم الإقليمية ، لتنمية الصناعات عالية التقنية ، والتي تستهدف تركيز شركات التقنية الفائقة ، ذات الصلة بالجامعات والمؤسسات التجارية داخل أو بالقرب من الحديقة ، وكانت حديقة بكين أولى هذه الحدائق التي أنشئت عام ١٩٨٨ بالقرب من جامعة بكين أو جامعة تسنجهاو ، والعديد من مراكز البحوث التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم ، وفي عام ١٩٩١ أنشئت ٢٦ حديقة أخرى ، وتبعتها ٢٥ حديقة في عام ١٩٩٢ ، ليصل إجمالي حدائق التقنية الوطنية إلى ٥٢ حديقة وزعت على المدن الكبرى (Carillo, F.J., 2006 : 191 – 204).

وتعد حديقة العلوم بمدينة "شيان" "Xian, Shaanxi" عاصمة مقاطعة شانزي الواقعة في وسط الصين ، نموذجاً لحدائق العلوم التي أنشئت بعيداً عن مراكز الثقل السياسي ، والثقافي ، والاقتصادي في الصين . وقد أسست منطقة الصناعات فائقة التقنية في شيان في مايو عام ١٩٨٨ ، ومنذ عام ١٩٩٤ صنفت من بين أكبر مناطق التنمية فائقة التقنية في الصين ، وفي ديسمبر

٢٠٠٢ ، ذكرت المنطقة من بين أكبر ست مدن ، والمناطق النشطة اقتصادياً في الصين ، وفق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) .

وأحد الدروس العملية من مبادرات حدائق العلوم بالصين ، أنها حققت قفزة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أنها استفادت من المدن الموجودة بها ، بمعنى أن أداء حدائق العلوم ، لايمكن تحديده بصورة مستقلة عن المدن التي تستضيفها . ويوحي ذلك بالحاجة إلى دراسة استغلال المعرفة الموجودة في حدائق العلوم في السياق الأوسع للتخطيط الحضري والإقليمي . وبعيداً عن محاولة تأكيد العلاقة الارتباطية بين ذلك ، ونمو سكان المدينة ، فإن الملاحظ أن سكان بكين قد تزايدوا من ٦.٧ مليون نسمة عام ١٩٩٠ ، إلى ١٥.٦ مليون نسمة عام ٢٠١١ ، نفس القول ينطبق على مدينة شيان ، التي تزايد سكانها من ١.٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥ ، إلى ٢.١ مليون نسمة عام ١٩٩٠ ، إلى ٥ مليون نسمة عام ٢٠١١ .

٥- التقنيات المتغيرة :

استمدت معظم المدن نشأتها من التغيرات التقنية في طرق النقل ووسائله ، وبصفة خاصة النقل البري والبحري ، الذي مهد لحركة تبادل تجاري واسعة منذ عصر الثورة الصناعية ، كان لها تأثير كبير على نمو الكثير من المدن الساحلية والداخلية وتزايد أهميتها ، ساعد على ذلك عملية الربط التي تمت بين النقل المائي ، والنقل بالسكك الحديدية والسيارات ، والتي أسفرت عن نشأة العديد من المدن ونموها على امتداد شرايين الربط ، وشبكة المدن بالولايات المتحدة الأمريكية أفضل نموذج لذلك .

ومامن شك ، أن تزايد أهمية المدن المعاصرة ، قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً ، بالتقدم في تقنيات السفر في عصر مابعد التصنيع ، ومع تحول العالم من استخدام قوة التحريك بالبخار إلى استخدام البترول كطاقة محركة ، ثم إلى استخدام الطاقة الشمسية والنووية ، ومن نقل الرسائل عبر خطوط الاتصال ، أو بالإشارات إلى نقلها بالتدفقات غير المرئية اللاسلكية ، اهتز كيانه وتغيرت أبعاده ، ويكشف رصد مثل هذه التغيرات على مستوى شرايين النقل والاتصال ، ومراكز الربط (العقد النقلية) عن تفسير جديد لعلاقات الحركة المرنة ، للوصول إلى المكان ، كما يوضح تأثيرها على التركيب المكاني للمدن ، والأقاليم الحضرية .

وتعد العلاقة بين الزمان والمكان ، أحد المتغيرات الرئيسية التي أثرت في النظام الحضري العالمي . فمهوم مرور الزمن يسيطر على عامل بعد المسافات ، فبعد أن كان التباعد كبيراً بين الثروات المادية والمجتمعات ، حدث تقارب شديد مع تقلص المسافات لا بالمعنى الطبيعي لها فحسب ، بل أيضاً بمعناها في عقول البشر . ولهذا السبب فإن الجهود المبذولة للحد من نمو المدن ، ووقف تيارات الهجرة إليها تذهب هباء ، نظراً لانخفاض دور المسافة في ظل تقنيات السفر المتطورة ، وخفض تكاليف النقل .

لقد مكنت التغيرات التقنية في عالم النقل في ربط الأقاليم عبر شبكة طرق سريعة ، ووسائل نقل متنوعة ، وترتب على ذلك تواصل المدن وانفتاحها على بعضها البعض ، وأصبحت المناطق المركزية ومناطق الأطراف أو المناطق الهامشية أكثر ارتباطاً ؛ الأمر الذي دعم نمو المدن وامتداد أقاليمها الحضرية لمناطق جديدة تبعد عن نواتها الأصلية بعشرات الكيلومترات .

الجدير ذكره هنا ، أن تطور تقنيات النقل والاتصال ، هي التي دعمت مسار إعادة الهيكلة الاقتصادية في ظل مفاهيم أبرزها : تقسيم العمل ، وعولمة الإنتاج ... ، لقد أدى هذا التطور إلى تقوية الارتباط التبادلي بين الأقاليم المنتجة للسلع ، وأقاليم الاستهلاك ، بمعنى آخر فقد اعتمد إعادة تشكيل السوق على الشبكات العالمية المعقدة والمتداخلة التي تعتمد على شبكات فرعية من التعاقدات من الباطن ، والتي انتشرت بصورة واضحة عبر مدن العالم ، وأصبحت المدن مقراً للعديد من الشركات المتعددة الجنسية التي كان لها دور مهم في نمو المدن وأقاليمها الحضرية من خلال مكاتبها ، وأنشطتها الاقتصادية المتشابكة .

وفي السياق ذاته ، لم ينته القرن العشرين ، إلا بعد أن قدم النظام الحضري العالمي عوامل جديدة أكسبته السمات الراهنة ، وأسهمت في دفع عملية التجديد الحضري ، أبرزها : تقنيات المعلومات والاتصالات التي أصبحت ركيزة مهمة للحياة الحضرية على وجه الخصوص ، فالتقنيات الجديدة تجعل تقديم الخدمات عن بعد ، أمراً ممكناً في سهولة ويسر . ولذا لا عجب إذن أن يصبح تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية الفعالة أحد معايير تقييم

مواقع المدن على شبكة المعلومات الدولية ؛ بل إنها – تقنيات المعلومات – من العوامل الجيواقتصادية ، التي تفسر اللامركزية على مستوى الأقاليم الحضرية بالبلدان المختلفة في ضوء نظريات الاقتصاد الكلاسيكية الجديدة ، التي تقوم على تقليل الإنتاج الهامشي ، وهو مايجعل الانتقال إلى أماكن أخرى بها مردود اقتصادي مرتفع أمراً مربحاً للغاية . ومن منظور الاقتصاد المصغر ، فإن التناقص في تكاليف النقل والاتصالات يجعل اللامركزية أسهل ويدعم انخفاض تكلفة الفرص .

لقد ألقت شبكات المعلومات بظلالها على المدن الكبرى ، من خلال كونها تمثل وسيطاً تنظيمياً يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها : تسهيل التواصل والتعاون بين الأفراد عبر أماكن مختلفة ، وكذلك الشركات ، ونقل المعلومات والمعرفة ، يضاف إلى ذلك المهمة الأقدم ، وهي العمل كأسواق لتبادل البضائع والأموال . لقد أوجدت شبكة المعلومات بيئات افتراضية جديدة ، فهل أصبحت المدن تمثل عقد شبكية لنشر المعلومات والمعرفة من المواقع إلى الأفراد ؟

ملاحظات ختامية :

- هناك في عالم اليوم ٤٥٨ مدينة مليونية ، تضم أكثر من خمسي سكان الحضر . ومن بين هذه المدن ، هناك مايربو على مائتي مدينة يقطن كل منها أكثر من مليونين من البشر ، من بينها خمس وستون مدينة تضم كل منها أكثر من خمسة ملايين نسمة ، بلغ مجموع سكانها ٦٥٣.١ مليون نسمة يمثلون ١٨% من سكان الحضر عام ٢٠١١ . واعتلى قمة النظام الحضري العالمي عام ٢٠١١ ثلاثون مدينة عملاقة يعيش فيها ٤٢٦.٨ مليون نسمة يمثلون ١١.٧% من سكان الحضر ، وهذا النمو المتسارع للمدن المليونية ، إنما يمثل ظاهرة حديثة نسبياً ارتبطت بالقرن العشرين ، وبصفة خاصة بالعقود الستة الأخيرة من الحياة البشرية .

- لعل أبرز التغيرات التي تنطوي عليها مقارنة خريطة توزيع المدن المليونية على مستوى العالم خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ ، ٢٠١١ تتضح بصورة ملفتة للنظر من خلال انتقال مركز الثقل الجغرافي للمدن المليونية من الشمال إلى الجنوب ، ومن الغرب إلى الشرق ، وكأنها تتحرك مع رأس المال والتوجيهات الجديدة لسوق العمل والإنتاج ، يضاف إلى ذلك التفوق الواضح للقارة الآسيوية بما أضافته من مدن مليونية تجاوز نصف عدد المدن المليونية المضافة للنظام الحضري العالمي عام ٢٠١١ ، ويكفي أن نذكر أن عدد المدن المليونية بالقارة الآسيوية في عام ١٩٥٠ لم يكن يتفوق على نظيره بالقارة الأوربية سوى بثلاث مدن في حين نجده يتفوق عليه بمائة وثمانون مدينة مليونية في عام ٢٠١١ .

- يكشف تحليل المواقع الأولية التي تخيرتها الرقعة العمرانية للمدن الثلاثين عن أهمية النظم المائية – بشقيها : النهري والبحري – في نشأتها ودعم نموها ، سواء أكان ذلك من خلال ما هيأته من مورد مائي يوفر احتياجات السكان اليومية من المياه ، أم مايدعم ربطها بإقليمها الداخلي أو بالعالم الخارجي عبر وسائل للنقل المائي مازالت أقل تكلفة ، لذا لم يكن غريباً ، أن نجد ثمان وعشرون مدينة من بين المدن الثلاثين ترتبط في نشأتها بالأنهار والمسطحات المائية البحرية منها : إحدى عشرة مدينة نهرية النشأة ، وخمس مدن بحرية النشأة ، واثنتا عشرة مدينة بحرية النشأة مع القرب من أحد المجاري المائية النهرية .

- باستثناء مدن شيكاغو ، باريس ، نيويورك ، لندن التي لم يتضاعف حجمها السكاني خلال الفترة التي عنيت بها الدراسة ، ومدينة شينزين التي تضاعف حجمها السكاني ٣٥٣٢ مرة ، فإن المدن الخمس وعشرين الأخرى تراوح عدد مرات تضاعف حجمها السكاني مابين ضعف واحد إلى خمسون ضعف ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع عدد سكان مدينتا دكا ، ولاجوس من ٣٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٠ إلى ١٥.٣ مليون نسمة ، ١١.٨ مليون نسمة عام ٢٠١١ لكل منهما على الترتيب ، وسلكت مدن : أسطنبول ، وجوانزهو ، وسيول ، وليما ، وكراتشي المسار ذاته حيث تزايد سكانها من مليون نسمة تقريباً إلى حجم يتراوح مابين ٩.١ إلى ١٣.٩ مليون نسمة خلال نفس الفترة ، كما زاد عدد السكان في مدن : جاكرتا ، ومانيلا ، وتشونجتشينج

بسرعة متكافئة فبعد أن كان حجمهم السكاني لا يتجاوز ١.٥ مليون نسمة عام ١٩٥٠ نجده يتراوح مابين ٩.٨ إلى ١١.٩ مليون نسمة .

- على قائمة المدن الثلاثين لعام ٢٠٢٥ من المتوقع أن تحافظ ثلاث مدن (طوكيو ، دلهي ، اسطنبول) على رتبها التي كانت عليها في عام ٢٠١١ ، بينما ستتقدم رتب اثنتى عشر مدينة ، وتتراجع رتب إحدى عشر مدينة أخرى ، في حين سيغادر القائمة مدن (سيول ، شيكاغو ، ليما ، لندن) وسوف تحل مكانها أربع مدن أخرى جميعها ينتمي للبلدان النامية (كينشاسا ، بنجالو ، مدراس ، تيانجين) .

- لم يكن غريباً على مدن تتصدر النظام الحضري العالمي ، أن تمارس إحدى صور الهيمنة الحضرية داخل المنظومة القومية ، ومدينة ليما مثال بارع على هذا ، فقد استحوذت وحدها على خمسي سكان الحضر في دولة بيرو عام ٢٠١١ ، وتفوق حجم سكانها على حجم سكان المدينة الثانية بما يربو عن أحد عشرة مرة ، والأمر اللافت للنظر أن ارتفاع درجة الهيمنة الحضرية بإحدى صورها لا يرتبط بمدن البلدان النامية وحدها ، وإنما يمتد ليشمل بعض مدن البلدان المتقدمة كما في مدن : طوكيو ، باريس ، لندن ؛ بل إن أدنى صور الهيمنة الحضرية من بين المدن الثلاثين سجلتها المدن الصينية ، فسكان أكبر مدن الصين "شنغهاي" لم يمثلوا سوى ٣% من جملة سكان الحضر ، بينما مثل سكان مدينة " ووهان " آخر المدن الصينية ضمن المدن الثلاثون ٠.٢% من جملة سكان حضر الصين عام ٢٠١١ .

- انتقل سكان الحضر في مستهل القرن الحادي والعشرين إلى مقدمة المشهد الديموجرافي العالمي ، بعد أن ظل سكان الريف يتصدرون مقدمته عبر التاريخ الإنساني ، لقد أصبح التحضر السمة الرئيسية لكل

أقاليم العالم بعد أن ارتبط النظام الحضري العالمي بقواعد الإنتاج الكبير ، والتي كانت محصلة للتفاعل بين ثلاث عمليات تاريخية متداخلة . أولها : الثورة التقنية المعتمدة على تقنيات المعلومات ، ثانيها : تكون اقتصاد عالمي يعمل كوحدة واحدة في فراغ عالمي لرأس المال ، والإدارة ، والعمالة ، والتقنية ، والأسواق ، وثالثها : ظهور شكل جديد من الإنتاج والإدارة الاقتصادية يتميز بأن الإنتاجية والتنافس فيهما يقومان بقوة على إنتاج ونشر المعرفة الجديدة .

- الكتابات حول المدن الثلاثين تؤكد على أنها تتجاوز مواقعها الإقليمية عن طريق الارتباطات فيما بينها ، والتفاعل مع المدن الأخرى ، متجاوزة بذلك الحدود والقوميات ، عبر نظام شبكي وظيفي قائم على وسائل النقل ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والأموال ، وخدمات الإنتاج وغيرها ؛ فهي على الأقل تؤدي أربعة أدوار في الاقتصاد العالمي ممثلة في الخدمات الشخصية ، والتعامل في البضائع والسلع ، وتدفق المعلومات ، والخدمات المالية ، يضاف إلى ذلك أهميتها كمراكز للتنمية القائمة على المعرفة بما تقدمه من محركات – في مقدمتها رأس المال البشري والمعرفة – تدعم القدرة الإبداعية التي تتراوح مابين براءات الاختراع ، والمخرجات الاقتصادية للأعمال المبدعة مثل : البرمجيات ، النانوتكنولوجي ، النشر ، التصميم ، مواد التلفاز والراديو والصحف ، الأفلام ، وغيرها . كل هذا يؤدي إلى تزايد أهمية المدن والأقاليم الحضرية ، كمواقع تنافس ، وإنتاج للخطط الاستراتيجية ، وجذباً للمستثمرين .

مراجع مختارة

أولاً : باللغة العربية :

١- **أحمد علي إسماعيل (١٩٩٣)** : دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

٢- **جاكلين بوجي – جارنييه (٢٠٠٠)** : دراسات في جغرافية العمران الحضري ، ترجمة محمد علي بهجت الفاضلي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٣- **جمال حمدان (١٩٧٢)** : جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة .

٤- **عبد الفتاح محمد وهيبة (١٩٧٢)** : جغرافية العمران ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

٥- **فتحي محمد أبو عيانة (١٩٩٩)** : جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٦- **محمد مدحت جابر (٢٠٠٣)** : جغرافية العمران " الريفي والحضري " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

ثانياً : باللغة الانجليزية :

1- Caldeira, P.R.T., (1996): Building Up Walls: The New Pattern of Spatial Segregation in Sao Paulo, International Social Science Journal, Vol. 147, March, p.p. 55 – 66.

2- Carillo, J. F., (Ed), (2006): Knowledge Cities Approaches, Experiences, and Perspectives, Elsevier, U.K.

3- Central Intelligence Agency U.S.A. (2013): World Fact Book, www.cia.gov.

4- Hall, P., (1996): The Global City, International Social Science Journal, Vol. 147, March, p.p. 15 – 23.

5- Hartley, J. (Ed), (2005): London as A Creative City, Creative Industries, Blackwell, U.K.

6- Jacobs, A., J., (2003): Embedded Autonomy and Uneven Development A Comparison of The Detroit and Nagoya Regions, 1969 – 2000, Urban Studies, 40, p.p. 335 – 360.

7- Michaud, P., (2003): Montreal: Knowledge City, Report Prepared By The Montreal: Knowledge City Advisory Committee.

8- Light, I. and Gold, S., (2000): Ethnic Economies, San Diego: Academic Press.

9- Light, I., (2004): Immigration and Ethnic Economies in Giant Cities: International Social Science Journal, Vol. 147, September, p.p. 385 – 398.

10- Rath, J. (Ed)., (2002): Unravelling The Rag Trade: Immigrant Entrepreneurship in Seven World Cities: Berg , Oxford.

11- Smith, A. D., (2004): Global Cities In East Asia: Empirical and Conceptual Analysis, International Social Science Journal, Vol. 147, September, p.p. 399 – 412.

12- United Nations, (2012): World Urbanization Prospects The 2011 Revision, Highlights, New York.

13- United Nations, (2011): Urban Agglomeration, Wall chart,

New York .

14- United Notions, (2013): Data on Line, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, www.un.org .

15- Yeung, Y.M., (1996): An Asian Perspective On The Global City, International Social Science Journal, Vol. 147, March, p.p. 25 – 31.

16- Yeung, Y.M., (1997): Geography in The Age Mega – Cities, International Social Science Journal, Vol. 151, March, p.p. 91 - 104.